Doi: https://www.doi.org/10.34120/0382-048-185-004

البحوث والدراسات

صنع السياسة العامة في الكويت مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية - دراسة حالة*

د. سارة جهيم المطيري**
د. حمد حميد البلوشي***

ملخص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل أهم العوامل التي تؤثر في صنع السياسة العامة وصنع القرار في الكويت، وتتخذ من مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية دراسة حالة لها. كما تهدف إلى استكشاف مدى تأثير البيئة السياسية في الكويت على رؤيتها المستقبلية بشكل عام، وعلى مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية بشكل خاص، من خلال بحث تأثير كلٍّ من شكل النظام السياسي الكويتي، وصراع الأقطاب السياسية، وتحديداً التنافس ما بين أبناء الأسرة الحاكمة، ودور طبقة التجار، ودور السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهامش الحرية، في التأثير على عملية التخطيط للمشروع وتطبيقه على أرض الواقع. **المنهج**: اعتمدت الدراسة بشكل جوهري على العمل الميداني؛ وذلك من خلال إجراء مقابلات مطولة مع شخصيات كانت أو مازالت جزءاً من مشروع المنطقة، كما تعتمد على تتبع التطور التاريخي للمشروع منذ أن كان فكرة. وقد أجريت المقابلات مع ست شخصيات من الفريق المشرف على عمل تخطيط مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية وتطويره. واتخذت المقابلات طابع المقابلات المفتوحة، واستمرت كل مقابلة في حدود الساعتين. كما استندت الدراسة إلى البيانات الصادرة من المؤسسات الرسمية في الدولة، بالإضافة إلى ما تداولته وسائل الإعلام من تصريحات للقائمين على المشروع. **النتائج**: توصلت الدراسة إلى أن شكل النظام السياسي الكويتي، والتنافس ما بين أقطاب الأسرة الحاكمة،

* يشكر الباحثان الأستاذة عبير صالح للمساعدة التي قدمتها في هذه الدراسة.
** باحث رئيسي، جامعة الكويت، الإيميل: sarah.almutairi@ku.edu.kw
*** باحث مشارك، جامعة الكويت، الإيميل: hamad.albloshi@gmail.com
- تُسلّم البحث في 2020/8/16، عُدّل في 2020/12/6، أُجيز للنشر في 2020/12/8.

حقوق الطبع والنشر محفوظة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

للاستشهاد بهذه المقالة انظر ص. 208

والتنافس ما بين طبقة التجار، والمجموعات الداعمة لهم في السلطتين التنفيذية والتشريعية، من العوامل المؤثرة تأثيراً كبيراً وسلبياً على المشروع، وتُعد من أهم التحديات الداخلية التي تواجهه وتُعرقل من تطويره وتطبيقه على أرض الواقع. في حين أن هامش الحرية في الكويت، وتحديداً حرية مناقشة المشاريع الحكومية المختلفة، يُعد عاملاً ذا تأثير محدود مقارنة بالعوامل السابقة، ولكنه على عكسها، ذو تأثير إيجابي على التخطيط للمشروع. **الخاتمة:** تنصح الدراسة بالاستفادة من هامش الحرية الممنوح؛ لزيادة الوعي الشعبي المجتمعي عن أهمية المشروع، وتبادل الآراء التخصصية من حوله.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، صنع القرار، النظام السياسي، الأسرة الحاكمة، طبقة التجار، المنطقة الاقتصادية الشمالية.

المقدمة

تعددت الرؤى التي أطلقتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمرحلة ما بعد النفط. فهناك رؤية سعودية، وقطرية، وثالثة إماراتية، ومثلها بحرينية، وعمانية. ورغم اختلافها لتفاوت ظروف كل دولة وإمكاناتها، فإنّ هذه الرؤى تتفق على ضرورة تنويع المصادر الاقتصادية، وجذب الاستثمارات العالمية، وذلك بإصلاح أنظمة دول المجلس الاقتصادية، والاهتمام بالقضايا البيئية، والتكنولوجية، والصحية، وحتى المتعلقة بالاستثمار البشري.

أما الرؤية التي تبنتها الكويت فتعرف ب "كويت جديدة" وانطلقت في يناير 2017 (حملة (كويت جديدة) تحدد رؤية البلاد لعام 2035، 2017). وتقوم الرؤية، التي من المقرر أن تصل إلى أهدافها بحلول سنة 2035، على سبع ركائز، هي: تحقيق "مكانة دولية متميزة" للكويت، والاستثمار في العنصر البشري، وإصلاح المؤسسات الإدارية، والوصول إلى "إدارة حكومية فاعلة"، وتطوير البنية التحتية، وتوفير "رعاية صحية عالية الجودة"، وتحسين الأداء الاقتصادي من خلال بناء "اقتصاد متنوع مستدام"، والاهتمام بالبيئة[1].

(1) انظر: http://www.newkuwait.gov.kw/plan.aspx

ويعد مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية، أو ما يعرف بمشروع مدينة الحرير، إحدى أهم دعائم هذه الرؤية. فما يقوم عليه المشروع من بنية اقتصادية، وبيئية، وعمرانية، وحتى قانونية، تضعه في مقدمة المشروعات التي تسعى الكويت إلى تحقيقها خلال الخمس عشرة سنة المقبلة.

ورغم تشابه وتقارب الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الكويت بمثيلاتها في دول مجلس التعاون، فإنّ الحالة السياسية الكويتية لها طابعها المختلف؛ وذلك لوجود دستور دائم صدر سنة 1962 ويعد الأول بين دول المجلس. وقد أسهم هذا الدستور في إيجاد نظام سياسي يقع في منزلة بين النظامين الرئاسي والبرلماني، وتلعب فيه الانتخابات دوراً محورياً في صياغة القرار السياسي المتخذ. كما أن درجة الحريات العامة التي يتمتع بها الكويتيون مرتفعة مقارنة بجيرانهم؛ فعلى سبيل المثال، حققت الكويت مرتبة متقدمة بين نظيراتها الخليجيات في التقرير السنوي الصادر عن منظمة "مراسلون بلا حدود" في سنة 2019. فقد احتلت المرتبة 108 من بين 180 دولة شملها تصنيف المؤسسة حول درجة الحريات الصحفية في العالم. ورغم تأخر الكويت النسبي عن كثير من دول العالم في مجال الحريات الصحفية، فإنها في مقدمة دول المجلس[2].

وعليه، يخلق الوضع السياسي في الكويت، على عكس دول مجلس التعاون الأخرى، حالة من الشد والجذب حول قضايا مختلفة سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم حتى ثقافية. وتسهم تيارات سياسية، وفئات تجارية، واجتماعية عديدة، في خلق هذا الجو، وهو ما يؤجج التنافس فيما بينها سواء في المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية في سبيل تنفيذ رؤاها على أرض الواقع أو حتى تحقيق مصالح شخصية لأفرادها. بعبارة أخرى، تؤثر هذه البيئة السياسية في عملية اتخاذ القرار، وتعد مرحلة مهمة من مراحل السياسة العامة

(2) انظر: http://rsf.org/en/ranking

لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف مدى تأثير البيئة السياسية في الكويت على رؤيتها المستقبلية بشكل عام وعلى مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية بشكل خاص.

مشكلة الدراسة

تعد عملية صنع السياسة العامة والمراحل التي تمر بها من ترتيب للأولويات، واتخاذ للقرار، من أهم القضايا التي تتعلق بعمل الحكومات. وتهدف الحكومات من خلال عمليتي صنع السياسة العامة واتخاذ القرار إلى مجابهة المشكلات التي تعاني منها، أو طرح الخطط المستقبلية لقطاعاتها المختلفة. فلا يمكن تخيل دولة لا تعاني من مشكلات تتطلب اتباع سياسة معينة للتعامل معها. وتتساوى الدول الديمقراطية بالدول غير الديمقراطية في ذلك. إلا أن التفاعلات التي تشهدها الأنظمة الديمقراطية تكون أعقد من التفاعلات التي تشهدها الأنظمة غير الديمقراطية؛ فعملية صنع السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية قد تمر بمراحل عديدة ضمن سلسلة من التراتبية إلى أن يطبق قرار ما على أرض الواقع. إلا أن العملية قد تكون أبسط وأسرع في الدول غير الديمقراطية إذ يتركز اتخاذ القرار بيد فرد واحد أو مجموعة صغيرة، كحاكم واحد، أو حزب سياسي متفرد بالسلطة، أو مؤسسة عسكرية، كما تؤكد بعض الدراسات.

لا يُصنف النظام السياسي الكويتي في أدبيات العلوم السياسية ضمن الأنظمة الديمقراطية، وهو ما يعطي الانطباع بأن عملية صنع السياسة العامة واتخاذ القرار في الكويت لابد أن يكونا سريعين. إلا أن الواقع هو عكس ذلك. ويعد ذلك تناقضاً مع الأدبيات التي تتعامل مع شكل النظام السياسي، وصنع السياسة العامة، وعملية اتخاذ القرار (مكاوي، 2017؛ السامرائي، 2008). وتحاول الدراسة تسليط الضوء على هذه المسألة من خلال دراسة مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية واتخاذه على أنه دراسة حالة لطبيعة وآلية صنع السياسة العامة واتخاذ القرار في الكويت. ففكرة المشروع كانت قد طُرحت قبل أكثر من

عقدين، إلا أنها لم تُترجم على أرض الواقع حتى الآن، وهو ما يعني أن المشروع يواجه تحديات تعرقل تطبيقه.

سؤال الدراسة وفرضها

بناءً على ما تمت مناقشته، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي:

- ما أهم التحديات الداخلية التي تواجه مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية؟

وتفترض الدراسة أن هيكل النظام السياسي غير الواضح وما يوجده من تحديات إدارية وسياسية يشكل عائقاً أساسياً أمام نجاح المشروع.

الدراسات السابقة وأهمية الدراسة

لا توجد دراسات سابقة تناولت مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية في الكويت والتحديات التي تواجه المشروع، وعليه؛ تعد هذه الدراسة هي الأولى من نوعها؛ مما يكسبها أهمية خاصة. كما تبرز أهميتها –أيضاً– من كونها تضع المشروع ضمن إطار آلية صنع السياسة العامة والمراحل الرئيسية التي تمر بها من ترتيب للأولويات واتخاذ للقرار.

لم يرَ هذا المشروع النور حتى الآن، ولم تبدأ الخطوات الأولى لتنفيذه على أرض الواقع؛ ومن ثمَّ، فإن دراسة المشروع، ووضعه ضمن إطار آلية صنع السياسة العامة واتخاذ القرار، وتتبع العقبات التي تواجهه يسهمان في فهم العقبات التي تواجه مشروعات وخطط أخرى لم تنفذ حتى الآن. كما تستطيع الدراسة أن تفسر، ولو جزئياً، سبب تراجع الكويت عن مثيلاتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والسياق السياسي الذي يؤدي إلى ذلك.

المنهج

توظف هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وفي سبيل الإجابة عن سؤالها واختبار فرضها استندت إلى عمل ميداني من خلال إجراء مقابلات مطولة مع ست شخصيات كانت أو مازالت جزءاً من الفريق المشرف على عمل تخطيط المشروع وتطويره، واتخذت المقابلات طابع المقابلات المفتوحة، واستمرت كل مقابلة في حدود الساعتين. وقد طالب بعض من قوبلوا بعدم ذكر

أسمائهم في البحث، في حين لم يعارض آخرون ذلك. وأجريت جميع المقابلات في الكويت في سنة 2020.

فضلاً عن ذلك، تعتمد الدراسة على تتبع التطور التاريخي للمشروع منذ أن كان فكرة، إلى أن أصبح مطروحاً ضمن النقاشات العامة في الكويت سواء في المؤسسات الرسمية كالبرلمان، أو المؤسسات غير الرسمية، كالمنتديات الاجتماعية أو الاقتصادية، ومنابر مؤسسات المجتمع المدني.

الإطار النظري

شكل النظام السياسي وصنع السياسة العامة

تواجه دول العالم مشكلات عديدة؛ فهناك الفقر، والبطالة، وانتشار الأمراض والأوبئة، والتلوث البيئي، وقضايا المسكن وغيرها من المشكلات، ويتطلب كل ذلك تدخل الحكومات لتقديم الحلول المناسبة لها. فأصل وجود الحكومة كما يقول نيوتن وفان ديث (Newton & Van Deth) مرتبط بإيجاد حلول مناسبة للمشكلات. ولا يمكن لذلك أن يتحقق من غير اتباع مجموعة من الإجراءات تُعرف بالسياسة العامة ويمكن تعريفها على أنها "مجموعة من الأنشطة، والقرارات، والإجراءات التي يقوم بها مسؤولو الحكومة في إطار محاولاتهم لإيجاد الحلول للمشكلات التي يُعتقد بوجودها في الحياة العامة" (Newton & Van Deth, 2010) وهناك نموذجان أساسيان في تحليل السياسة العامة، وهما النموذج العقلاني (Rational Model) والنموذج التصاعدي أو التدريجي (Incremental Model). ويؤكد أنصار النموذج الأول ضرورة دراسة التبعات المترتبة على الخيارات والبدائل التي يتم تحديدها قبل صنع السياسة العامة (Simon, 1983; Etzioni, 1967). في حين يرى أنصار النموذج الثاني أن صنع السياسة يكون نتاج تفاعلات مختلفة وتغييرات صغيرة تحدث بشكل تدريجي (Lindblom, 1979; Hayes, 2013). بالإضافة إلى هذين النموذجين ظهر نموذج ثالث، وهو نموذج الفحص المختلط (Mixed Scanning Model) الذي يرى أن السياسة العامة تقوم على المزج بين "العمليات الأساسية في صنع السياسة

التي تحدد التوجيهات الرئيسية فيه، وعناصر النموذج التدريجي أو التصاعدي" (Etzioni, 1967).

وتمر السياسة العامة بدورة تُعرف بدورة السياسة العامة. ويرى نيوتن وفان ديث أن هذه الدورة تمر بعدة مراحل على النحو الآتي: ترتيب الأولويات، واتخاذ القرار، واختيار وسائل التنفيذ، والتطبيق، والمخرجات والنتائج، والتقييم، وردود الفعل (Newton & Van Deth, 2010)[3].

لا تنطبق هذه الدورة بشكل كامل على مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية؛ لأن القرار النهائي لم يتخذ بشأنه إلى الآن، ولم يطبق على أرض الواقع. ومن ثمَّ من المهم التعامل مع المرحلتين الأوليين في هذا الجزء من الدراسة لارتباطهما بالمشروع بشكل أساسي. يسهم ذلك في معرفة ما إذا كان المشروع يقع ضمن أولويات الحكومة أم لا، والوقوف على أبرز معوقات اتخاذ القرار بشأنه.

ترتبط مرحلة ترتيب الأولويات بالقوة التي تملكها المجموعة التي تتبنى سياسة ما في الدولة. فهناك من يستطيع احتكار ترتيب الأولويات أو ما يسميه ماجون (Majone) بمحتكر ترتيب الأولويات، وينطبق ذلك على طريقة ترتيب اللجان المختلفة في الكونغرس الأمريكي لأولوياتها وللقضايا التي تناقشها، وتصوت عليها، وتنقلها للنقاش العام في المجلس (Majone, 2006). ويمكن القول بأن القدرة على ترتيب الأولويات يدل على القوة التي يملكها شخص ما أو مجموعة من الأشخاص في النظام السياسي (Newton & Van Deth, 2010). إلى جانب هؤلاء،

(3) إلا أن نيل وتوسان يقسمان دورة السياسة العامة إلى المراحل الآتية: ترتيب الأولويات، وتحديد السياسة المتبعة (Policy Formation) وتبني السياسة (Policy Adaptation) والتطبيق، ومن ثم التقييم (Knill & Tosun, 2017). وعلى الرغم من عدم ذكرهما لعبارة اتخاذ القرار، فإن تحديد السياسة المتبعة وتبنيها يشيران إلى عملية اتخاذ القرار.

يؤثر آخرون أيضاً في ترتيب الأولويات كالعاملين في الجهاز البيروقراطي، ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى جماعات المصالح (Knill & Tosun, 2017).

كما ترتبط مرحلة ترتيب الأولويات بالسياق العام الموجود في المجتمع (Newton & Van Deth, 2010). بعبارة أخرى، تختلف الأولويات بحسب الظروف التي تمر بها الدولة. فقد تعاني الدولة من مشكلات اقتصادية مرتبطة بضعف القطاع الصناعي على سبيل المثال، ويحتم ذلك عليها العمل على تطوير هذا القطاع أو البحث عن بدائل اقتصادية جديدة. وقد تعاني من ضغوط خارجية من دولة جارة ما يستوجب التعامل معها أولاً قبل الالتفات إلى المشكلات الداخلية الأخرى.

وتأتي عملية اتخاذ القرار في المرحلة الثانية من دورة السياسة العامة كما ذُكر سابقاً. وهناك من الباحثين من يميز بين القرار وعملية اتخاذ القرار. فالقرار هو الالتزام بتصرف مستقبلي كما يقول مينتزبيرغ (Mintzberg) (Franz & Kramer, 2006)، وترى دراموند (Drummond) أن القرار هو النتيجة النهائية لعملية ما، في حين ترى أن اتخاذ القرار هو جملة الأحداث التي تقود إلى لحظة الاختيار (Fitzgerald, 2002). وهناك جملة من العوامل التي تؤثر في هذه العملية وتقود إلى لحظة الاختيار تلك كعامل الوقت (Mintz & DeRouen, 2010)، وطبيعة المشكلة، وشكل النظام السياسي في الدولة، وأوضاعها الاقتصادية، والسياق الاجتماعي السائد فيها، والعقيدة السياسية التي قد تتبناها حكومتها (مكاوي، 2017).

وتتأثر مرحلة ترتيب الأولويات ومرحلة اتخاذ القرار بشكل أساسي بطبيعة النظام السياسي الحاكم الذي يسهم في الإسراع أو الإبطاء من سرعة تجاوز المرحلتين؛ فالقرار في الأنظمة الديمقراطية يمر بمراحل عدة، وهو ما يبطئ من تنفيذ الخطط والبرامج. فعلى سبيل المثال، يمر العمل التشريعي في الولايات المتحدة الأمريكية بمراحل مختلفة (إلويتز، 1996). وتصاحب هذه المراحل نقاشات قد تكون مطولة بين الذين يرغبون في إقرار المشروع وتحويله إلى

قانون وبين أولئك الذين تتأثر مصالحهم سلباً في حال إقراره. تكون هذه النقاشات في اللجان المختصة واللجان الفرعية وفي الجلسات العامة في المجلسين أيضاً. علاوةً على ذلك، تكون هناك نقاشات في وسائل الإعلام أيضاً. بمعنى آخر، يلعب الرأي العام دوراً محورياً في عملية اتخاذ القرار من خلال مشاركته فيه سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويسهم كل ذلك في "تأخير القرار والبطء في اتخاذه بسبب المحاذير الكثيرة" المصاحبة للعملية (مكاوي، 2017). يبين هذا المثال مدى تعقيد إجراءات إصدار قانون جديد من قبل السلطة التشريعية في دولة تتمتع بنظام ديمقراطي. وهو مثال على عملية صنع السياسة في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية وإن اختلفت هذه الأنظمة في بعض الإجراءات. فالسياسة في هذه الدول، بما فيها من ترتيب للأولويات واتخاذ للقرار، تُصنع من خلال عملية مستمرة من النقاش، وكل مرحلة من مراحلها تضم جماعات مختلفة، وآليات معينة، وطريقة متفاوتة (Majone, 2006).

هذا الوضع يختلف عن الحالة السائدة في الأنظمة غير الديمقراطية. فهذه الأنظمة لا تفضل "المشاورات الواسعة ... وتنشد البت السريع في الأمور" (مكاوي، 2017). ويرتبط القرار فيها "بشخصية صانع القرار" وبمصالحه "بغض النظر عن المصالح الحقيقية للدولة وأهدافها"، كما "يكون القرار المتخذ في مثل هذه الأنظمة سريعاً ليس بسبب كفاءة النظام لكن بسبب عدم وجود مؤسسات تساهم في اتخاذ القرار"، فالحاكم في هذه الحالة يتخذ القرار لكونه الأقرب "إلى مزاجه" (السامرائي، 2008)، ومن النادر أن يكون القرار المتخذ مبنياً على ضغط يُمارس عليه، ولا يكون للجماعات في المجتمع أي دور في المشاركة في اتخاذ القرار (Purcell, 1973).

إلا أن هذا لا يتحقق دائماً في الأنظمة غير الديمقراطية، فهناك أنظمة تصنف على أنها أنظمة تسلطية إلا أنها تستند إلى أدوات الأنظمة الديمقراطية من دستور دائم للدولة، وانتخابات برلمانية ورئاسية تتميز بدرجة من التنافس، وتكون عملية الانتقال إلى الحالة الديمقراطية في هذه الأنظمة غير مكتملة

كالحالة الروسية مثلاً (McCormick, 2010). فالنظام الروسي لا يصنف على أنه ديمقراطي، بل تسلطي، وذلك حسب مؤشر الديمقراطية لسنة 2019 (The Economist Intelligence Unit)[4] إلا أن آلية صنع السياسة واتخاذ القرار هناك تتم من خلال شبكة من العلاقات التي يتم نسجها بين النخب السياسية والاقتصادية. وتسهم الانتخابات في تعميق هذه العلاقات والشبكات التي تشارك بشكل أو بآخر في اتخاذ القرار (Steen, 2000). كما أن تحديد الأولويات في البرلمان الروسي خاضع للبرلمان نفسه بناء على النظام الداخلي الذي أصدره سنة 1994 الذي يحد من تدخل السلطة التنفيذية في قراراته. ورغم أهمية هذه الإجراءات، فإنّ هناك تداخلاً بين السلطتين وهو ما يؤثر في المحصلة النهائية في عملية اتخاذ القرار (Rasch & Tsebelis, 2011). بمعنى آخر، تسهم هذه الإجراءات، رغم طبيعة النظام الروسي، في تعقيد عملية اتخاذ القرار، وهو ما يجعلها مختلفة عن حالة الأنظمة التسلطية الأخرى التي تكون فيها القرارات فردية بالمطلق.

وعليه؛ يمكن القول إن عملية صنع السياسة العامة واتخاذ القرار قد تتداخل فيها عوامل مختلفة حتى في الدول التي لا تتمتع شعوبها بأنظمة ديمقراطية؛ فقد يبرز تنافس من نوع ما في هذه الأنظمة بين النخبة الحاكمة حول النتائج المترتبة على اتخاذ قرار ما، وقد تكون المؤسسة التشريعية أو حتى الجهاز البيروقراطي أو الإداري ساحة لهذا التنافس (Williamson & Magaloni, 2020).

النظام السياسي في الكويت وصنع السياسة العامة

لا يصنف مؤشر الديمقراطية لسنة 2019 النظام السياسي الكويتي على أنه نظام ديمقراطي رغم تمتع الكويت بدستور دائم ينص في مادته السادسة على أن "نظام الحكم في الكويت ديمقراطي"[5]. ويؤكد مايكل هيرب (Herb) بأن هناك

(4) انظر: http://www.eiu.com

(5) انظر: http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=2024

شرطين أساسيين يمكن بموجبهما تصنيف أي نظام بأنه ديمقراطي: أولاً– إجراء انتخابات لاختيار أعضاء السلطة التشريعية وأعضاء السلطة التنفيذية، وثانياً– أن تكون تلك الانتخابات نزيهة. وعليه، لا يمكن تصنيف النظام السياسي في الكويت بأنه نظام ديمقراطي لأن أعضاء السلطة التنفيذية غير منتخبين رغم أن الانتخابات تُجرى لاختيار أعضاء البرلمان. ويصف هيرب النظام في الكويت بأنه نظام ملكي دستوري يشرف وينظم انتخابات نزيهة تسهم في اختيار برلمان قوي في مقابل السلطة التنفيذية، ويرى أن ذلك يمنح القوة أو السلطة للمواطنين (Herb, 2014). ويمكن القول إن هذه القوة أو السلطة تنعكس على عملية صنع السياسة العامة في الدولة وعلى ترتيب الأولويات واتخاذ القرار من خلال: هامش الحريات، هيكل النظام السياسي، التنافس بين أبناء الأسرة الحاكمة، دور الطبقة التجارية.

1 – هامش الحرية: يتمتع الكويتيون بهامش من الحرية؛ فالحريات الصحفية متقدمة نسبياً في الكويت، كما صنفت مؤسسة Freedom House الكويت على أنها دولة "شبه حرة" في تقريرها الأخير (Freedom House, 2019)[6] وأكدت المؤسسة أن هناك درجة متقدمة نسبياً من الحريات السياسية والمدنية في الدولة، ويتيح هذا الهامش من الحرية المجال أمام إثارة النقاش في المجتمع وفي مؤسساته المختلفة كالسلطة التشريعية، أو جمعيات النفع العام، أو حتى في وسائل الإعلام حول قضايا مختلفة من ضمنها المشروعات التي تسعى الحكومة إلى تنفيذها.

2 – هيكل النظام السياسي: هيكل النظام السياسي في الكويت غير واضح، فلا يعتبر نظاماً برلمانياً رغم وجود برلمان منتخب يتمتع بدرجة من القوة كما ذكر سابقاً. كما أنه ليس نظاماً رئاسياً أيضاً، ولا يمكن تصنيفه على أنه نظام مختلط على الطريقة الفرنسية مثلاً (Albloshi, 2019).

(6) للاطلاع على ملف الكويت انظر:
https://freedomhouse.org/country/kuwait/freedom-world/2019

لذلك، فبعد الانتهاء من الانتخابات التشريعية يتم تشكيل حكومة جديدة، إلا أنها لا تعكس نتائج صناديق الاقتراع، فلو تمكن حزب سياسي واحد من حصد 26 مقعداً من المقاعد الخمسين المنتخبة في المجلس، لما تمكن من تشكيل الحكومة؛ لأن رئيس الوزراء معين من قبل الأمير وفقاً للمادة 56 للدستور. وقد تتقدم الحكومة المشكلة ببرنامج عملها في بداية الفصل التشريعي، إلا أن نجاحها أو فشلها في تطبيقه لن يقدم أو يؤخر من فرصة رئيسها لتشكيل حكومة أخرى بعد انتخابات تشريعية أخرى.

يعني ذلك، أن المرشحين لا يترشحون بناءً على برامج انتخابية متكاملة يسعون إلى تطبيقها في حال وصولهم للمجلس، بل يترشحون ببرامج فردية مرتبطة باعتبارات مناطقية أو حتى مصلحية ضيقة. وينعكس ذلك على تصويتهم في المجلس حول مشاريع القوانين. فصدور قانون ما من السلطة التشريعية لابد أن يمر بقنوات عديدة من مراجعة مشروع القانون في اللجان المختصة، إلى النقاش العام في مجلس الأمة، ومن ثم تصويت أغلبية أعضاء المجلس عليه، بما فيهم الوزراء، كما يلزم حصول المشروع المقترح على موافقة الأمير، وفي حال عدم توقيعه عليه، يعاد إلى مجلس الأمة للنظر فيه من جديد، فإن تم التصويت عليه من جديد، وحصل على موافقة ثلثي أعضاء المجلس، يصبح المشروع نافذاً (أسيري، 2012)، في حالة مشابهة نوعاً ما بالحالة الأمريكية.

ونظراً لغياب النظام البرلماني فإن تصويت الأعضاء يكون متذبذباً. هناك بصفة عامة مجموعة محسوبة على الحكومة في المجلس ومتحالفة معها، وغالباً ما تصوت إلى جانبها في مشاريع القوانين التي تدعمها الأخيرة. إلا أن هذه الفئة قد تغير من ولائها للحكومة في أثناء التصويت إن كان مشروع قانون ما لا يلقى قبول قواعدها الانتخابية (Albloshi, 2019). بمعنى آخر، تظل المواقف متغيرة وغير ثابتة، على عكس الحال في النظام السياسي البرلماني الذي تكون نتائج التصويت فيه متوقعة في أغلب الأحيان نظراً للطبيعة الحزبية للعمل السياسي.

يعني ذلك في المحصلة النهائية أن مرور مشروع ما من خلال مجلس الأمة خاضع لاعتبارات مختلفة، من ضمنها مدى شعبيته وقبول الناس له، ومدى قدرة الحكومة على التحرك داخل المجلس لإقناع الأعضاء بالموافقة عليه، ومدى وقوع هذا المشروع ضمن أولوياتها. فضلاً عن ذلك، يتأثر المشروع بمن يملك القوة في مجلس الأمة، ويستطيع بناء تحالفات داعمة له، أو تحالفات مضادة تسهم في إقصائه.

3 – التنافس بين أبناء الأسرة الحاكمة: على الرغم من أن رئيس الوزراء منوط به اختيار وزرائه، فإنّ هذا الاختيار قد يواجه عدداً من المشكلات كعدم تجانس أعضاء حكومته، أو الدخول في تنافس شخصي بينه وبين بعض الوزراء من أبناء الأسرة الحاكمة، وهو ما ينعكس سلباً على أداء الحكومة وأداء رئيس الوزراء أيضاً. يحدث ذلك نتيجة ما اصطلح على تسميته بصراع الأسرة الحاكمة في الكويت.

ويمكن القول إن خلفية هذا الصراع أو التنافس نابعة من طريقة الوصول إلى مسند الإمارة. ينص الدستور في مادته الرابعة على أن "الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح". يعني ذلك أن كل شخص من ذرية مبارك من الذكور له الحق في أن يصبح أميراً للبلاد. كما أن الكويت لم تعرف منذ وفاة جابر المبارك انتقال السلطة بطريقة تراتبية إلى الأبناء. بمعنى آخر، لم تنتقل الإمارة إلى ابن المتوفى؛ فقد انتقل الحكم من جابر المبارك إلى أخيه سالم، ومن ثم انتقل إلى أحمد الجابر ليصبح بعد ذلك ابن عمه، عبدالله السالم، حاكماً سنة 1950. ثم اختار عبدالله السالم أخاه صباح السالم ولياً للعهد الذي اختار ابن أحمد الجابر، جابر، ولياً للعهد. انتقلت الإمارة بهذه الطريقة بين فرعي الجابر والسالم من ذرية مبارك.

تخلق طريقة الانتقال هذه حالة من التنافس بين ذرية مبارك للوصول إلى مسند الإمارة، ويظهر هذا التنافس بطرق مختلفة: أولاً– يقوم بعض أبناء الأسرة ببناء تحالفات مع بعض أعضاء مجلس الأمة، وتتم الاستفادة من هذه التحالفات في تحريكهم ضد رئيس الوزراء أو أحد الوزراء من أبناء

الأسرة بغرض إضعاف فرص وصوله إلى الحكم مستقبلاً من خلال دعم بعض الاستجوابات المقدمة ضدهم في مجلس الأمة (Nosova, 2016). ثانياً– قيام بعض أبناء الأسرة بتحريض حلفائهم من النواب لتقديم استجوابات لحلفاء بعض أبناء الأسرة في مجلس الوزراء؛ وذلك لإضعافهم في السلطة التنفيذية. ثالثاً– من خلال تسريب معلومات عن تجاوزات قد يتم ارتكابها من قبل مسؤولين من أبناء الأسرة الحاكمة (Diwan, 2019). رابعاً– قد يظهر التنافس –أيضاً– من خلال إفشال أي مشروع مرتبط بأحد أبناء الأسرة الذي إن نجح سيعزز من فرص وصوله للحكم. فمن الممكن أن يتم ذلك من خلال حجب الدعم الفني والإداري عن المشروع على سبيل المثال، أو عدم التحرك الجاد في مجلس الأمة لحشد الدعم النيابي له.

4 – دور الطبقة التجارية: كان للطبقة التجارية دور مهم في مراحل التطور السياسي لدولة الكويت. فقد لعبت هذه الفئة دوراً محورياً في أحداث تاريخية مهمة كأحداث المجلس التشريعي الأول أو صدور الدستور على سبيل المثال (النجار، 2000). هذا الدور مازال مستمراً خصوصاً أن رئاسة مجلس الأمة منذ فترة ليست بالقصيرة هي بيد أفراد ينتمون إلى هذه الطبقة (Nosova, 2016). ويمكن القول بأن حاكم الكويت الأسبق، عبد الله السالم، أسهم وبشكل كبير في تعزيز مكانة هذه الطبقة؛ وذلك بتأكيده على ضرورة وجود شريك محلي للشركات العالمية الداخلة في السوق المحلي (النجار، 2000). ومن ثمَّ، فمن المؤكد أن تنافساً من نوع ما سيظهر إلى العلن في حال ما إذا طُرحت مشروعات اقتصادية واستثمارية جديدة في الكويت، ومن الممكن أن يؤثر هذا التنافس على المراحل التي تمر بها دورة السياسة العامة في الكويت وبخاصة في مرحلتي ترتيب الأولويات واتخاذ القرار. وعلى الرغم من أن التنافس يُعد بالأمر الإيجابي في الأنظمة الاقتصادية بشكل عام، فإنه قد يؤدي إلى تراجع المشروع بسبب عدم رغبة بعض الأطراف التجارية في الكويت في دخول شركات أخرى في السوق الكويتية.

لذلك يمكن القول إن النظام السياسي الكويتي لا يعتبر نظاماً ديمقراطياً حسب تصنيف مؤسسات عالمية مهتمة بالتحول الديمقراطي في العالم، وحسب باحثين مختصين بقضايا الديمقراطية أو بالوضع السياسي في دولة الكويت. إلا أن هذا التصنيف لا يعني أن صنع السياسة واتخاذ القرار عملية يسيرة، بل عملية تتداخل فيها عوامل مختلفة كهامش الحريات، وشكل النظام، وتنافس أبناء الأسرة الحاكمة، ودور الطبقة التجارية. ومن ثمَّ، فإن مشروعاً كمشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية يجب أن يمر ضمن سلسلة من المراحل في مجلس الأمة، كما أنه يخضع لنقاش مجتمعي مفتوح قد ينعكس سلباً أو إيجاباً على مواقف السياسيين منه.

مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية

1 – تعريف بالمشروع وأهميته

في البداية لابد من التوضيح أن "المنطقة الاقتصادية الشمالية"، "مدينة الحرير"، "إقليم الحرير" هي مسميات مختلفة أُطلقت على ذات المشروع المخطط بناؤه في الصبية، شمال شرقي الكويت. وهو مشروع اقتصادي تنموي يهدف إلى تعزيز الهيكل الاقتصادي للدولة من خلال تنويع موارد الدخل ومصادره، وإخراج الكويت من دائرة المورد الوحيد الناضب، النفط، وفتح الأبواب لاقتصاد جديد يعتمد بشكل رئيسي على موارد الطاقة المتجددة، والطاقة الخضراء (الراشد، 2020؛ أكبر والسداني، 2020). كما يسعى المشروع إلى خلق نظام اقتصادي مستدام فعال وقادر على التنافس مع اقتصادات الدول الأخرى سواء في المحيط الإقليمي أو العالمي (الراشد، 2020؛ أكبر والسداني، 2020). وتنافسية المشروع مع المشاريع الاقتصادية الأخرى في المنطقة لا يقلل بتاتاً من الفرص المهمة لتقوية الروابط الاقتصادية مع الدول الإقليمية والعالمية من خلال مد جسور التعاون الوثيق فيما يتعلق بالتجارة والاستثمارات.

يستند المشروع إلى ركائز أساسية، وهي: ربط الاقتصاد بالأمن، تعديل عام في مؤسسات وقطاعات الدولة بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الجديد،

وإعادة تشكيل ورسم الأنشطة الاقتصادية الحديثة في الدولة بمساعدة من المستثمر الأجنبي (مشروع تطوير الجزر الكويتية وطريق الحرير، 2017). وحتى هذه اللحظة، يُعد المشروع أكبر مشروع إعماري في منطقة الخليج بتكلفة تتراوح ما بين 250–270 مليار دولار (جميل، 2017).

يشمل المشروع العديد من القطاعات؛ كالمواصلات والبنية التحتية التي تضم ميناء مبارك، مطارات، سكك حديد، شحن بري وجوي، صناعات خفيفة ومتوسطة، إسكان وعقارات، تكنولوجيا حديثة، تجارة إلكترونية، تمويل وصيرفة إسلامية (الراشد، 2020؛ أكبر والسداني، 2020؛ مقابلة 1، 2020؛ المدلج، 2020؛ مقابلة 2، 2020).

تتزايد أهمية المشروع في ظل الظروف الاقتصادية المتردية، وانخفاض أسعار النفط بشكل ملحوظ، والتأثير السلبي لهذا الانخفاض على قدرة الكويت المالية؛ لذا أصبح تنفيذ مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية "إحدى وسائل إنقاذ الاقتصاد الكويتي الوطني بل أصبح جزءاً مهماً من طوق النجاة المستقبلي لها" (الراشد، 2020). فخلال السنوات القادمة وتحديداً "الـ 15 سنة القادمة ستكون الكويت في مأزق اقتصادي يتراوح ما بين توفير مئات الآلاف من الوظائف للشباب الكويتي، في ظل عجز مالي شديد متوقع، تعجز فيه الدولة عن الإيفاء بمستحقاتها والتزاماتها المالية المختلفة" (الراشد، 2020). وقد أعلنت الحكومة في العديد من المناسبات وعلى لسان وزرائها العجز المالي الذي تشهده الكويت، وتصاعد هذا العجز. فقد أعلنت وزيرة المالية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل أن الكويت سجلت عجزاً في ميزانية عام 2020–2021 قُدر بـ 9.2 مليار دينار (أكثر من 30 مليار دولار) بزيادة عن ميزانية العام السابق 11.2%، العجوزات في الميزانية دفعت الكويت إلى الاعتماد على الاحتياطي العام للدولة لسدها، وهناك تخوف من التوجه إلى إيرادات الأجيال في حال نفد الاحتياطي العام للدولة، هذا العجز دليل واضح على وجود خلل هيكلي في اقتصاد الدولة يحتاج إلى إيجاد حلول سريعة وفعالة لمعالجته،

وإيجاد الحلول لتحديات أخرى تعاني منها الكويت كملفات الفساد، والاعتماد على الدخل الواحد، وأزمات البطالة، والسكن، والخدمات (القبس استطلعت آراء خبراء المال والأعمال حول ميزانية 2020–2021، 2020).

والجدير بالذكر، أن إصلاح الخلل في الهيكل الاقتصادي للدولة، ليس ضرورة ملحة فقط لتوفير الأمن الاقتصادي المحلي وحل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها، بل يعد أمراً مهماً وملحاً في الوقت ذاته من أجل الاستمرار في توفير المظلة الأمنية الخارجية والمعتمدة بشكل كلي على التحالفات العسكرية المختلفة مع العديد من الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فوجود الموارد المالية للكويت واستمرار تدفقها، هو السبيل الأهم لتحقيق واستمرار مظلتها الأمنية، "دون استمرار تدفق الأموال وتأمينها، كيف تستطيع الكويت الاستمرار في دفع فاتورتها الأمنية؟" (الراشد، 2020).

ومن هنا تزايدت أهمية مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية، التي تم الإعلان عن ثمراتها المتوقعة في العديد من اللقاءات والصحف من قبل بعض العاملين على تخطيط المشروع، من هذه الثمرات: زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنحو سبعة مليارات دينار كويتي، ودعم الحياة الحضرية في الكويت لاحتضانها مشاريع ثقافية واجتماعية، وتحقيق الأمن الإقليمي والمحلي بشكل متوازٍ (Fattahova, 2019). بالإضافة إلى تحويل الكويت بحلول 2035 إلى وجهة استثمارية عالمية ذات نشاط تجاري غير مسبوق، وخلق 200 ألف وظيفة غير نفطية، وعائد مالي سنوي يفوق 35 مليار دينار (المغامس، 2017).

2 – البدايات الأولى للمشروع

عند تتبع مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية، تُشير جميع المصادر إلى أن ناصر صباح الأحمد هو من أوائل الشخصيات التي أبدت اهتماماً بالمنطقة الاقتصادية الشمالية، وقد بدأ الحديث عن أهمية المنطقة ودورها في تعزيز الاقتصاد الكويتي منذ التسعينيات (الراشد، 2020؛ أكبر والسداني، 2020؛ المدلج، 2020؛ مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020).

وتطور الأمر، في 2004–2005، حين قامت إحدى شركات القطاع الخاص العاملة في مجال العقارات، وهي شركة تمدين العقارية، وكتبرع للحكومة، بعمل دراسة مالية سوقية قانونية، وبيئية، وهندسية عن المنطقة الاقتصادية الشمالية، لكي تبني عليها الحكومة بشكل أعمق وأشمل (المدلج، 2020). وقد كلفت الدراسة 3.5 مليون دولار، وتم إعدادها بالتعاون مع مجموعة شركات عالمية بيئية، وهندسية، وقانونية أمريكية، وبريطانية، وأوروبية (المدلج، 2020)، وقُدمت الدراسة إلى الشيخ صباح الأحمد، وأمر حينها بتقديم الدراسة مع عرض تقديمي عنها أمام وزراء العدل، والإسكان، والمالية، وفي سنة 2008 وبعد فترة من توليه لمقاليد الحكم، تم تقديم عرض ثالث للدراسة أمام مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للتخطيط مجتمعين، وتم تكليف إسماعيل الشطي كوزير مفوض لإعداد خريطة طريق لهذه المبادرة، إلا أن الموضوع لم يتقدم بأي شكل من الأشكال (المدلج، 2020).

استمر هذا الجمود في المشروع إلى أن أعاد ناصر صباح الأحمد إحياءه عندما أصبح وزيراً لشؤون الديوان الأميري؛ إذ طلب حينها عقد لقاء مع من أعدوا الدراسة السابقة، والمهتمين بالمشروع (المدلج، 2020). وقد أسفر اللقاء عن تشكيل فريق تطوعي شبابي من الكويت يعمل على إعداد مخطط كامل للمنطقة، خاصة بعد اكتشاف أن الحكومة وعلى الرغم من العروض التقديمية الثلاثة لم تقم بإعداد دراسة شاملة كاملة من قبلها عن المنطقة، بل اقتصر الأمر على عدد من الأوراق والدراسات غير معدة إعداداً جيداً؛ مما عكس عدم اهتمام الحكومة الجدي بالمشروع (المدلج، 2020).

بعد دخول ناصر صباح الأحمد للحكومة نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع، تبنى ملف المنطقة الاقتصادية الشمالية، وقام بتشكيل ما سمي بمجلس أمناء المنطقة الاقتصادية الشمالية الذي ضم: سالم الأذينة، محمد المرزوق، عمران حيات، عدنان البحر، خالد النصار، طارق العيسى، سارة أكبر، وعبد العزيز الإبراهيم (مجلس الوزراء يوافق على تشكيل مجلس الأمناء بجهاز

تطوير مدينة الحرير، 2018). على أن يعمل مجلس الأمناء بالتعاون مع المجلس الأعلى للتخطيط تحت إدارته وإشرافه.

ويضم المخطط الهيكلي للجهات المختصة المنوط بها العمل على مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية الآتي:

1 – المجلس الأعلى للتخطيط.

2 – لجنة السياسات العامة والتنمية الإدارية في المجلس الأعلى للتخطيط.

3 – مجلس أمناء المنطقة الاقتصادية الشمالية (ما يُعرف أيضاً بمجلس أمناء مدينة الحرير).

4 – جهاز تطوير المنطقة الاقتصادية الشمالية (ما يُعرف أيضاً بجهاز تطوير مدينة الحرير).

وكان أول رئيس لجهاز تطوير المنطقة الاقتصادية الشمالية عبدالعزيز الإبراهيم الذي عين بدرجة وزير، وقد استقال بعد مدة قصيرة من منصبه لاختلاف في وجهات النظر بخصوص آلية العمل على مشروع المنطقة، وتحديداً فيما يتعلق بقانون المنطقة، الذي سنشير له لاحقاً (المدلج، 2020). ومن ثم تولى فيصل المدلج رئاسة الجهاز، بعد اختياره عضواً في مجلس الأمناء، ورئيساً للجهاز من قبل ناصر صباح الأحمد، وتم تعيينه أيضاً من خلال مرسوم وافق عليه مجلس الوزراء الكويتي (المدلج، 2020؛ مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020؛ مجلس الوزراء الكويتي يوافق على تعيين فيصل المدلج رئيساً لجهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان، 2018). ولكن في أبريل 2019 تم حل مجلس الأمناء بشكل مفاجئ، بقرار من ناصر صباح الأحمد، دون توضيح أسباب الحل، على أن يتم تشكيل مجلس جديد يتلاءم مع متطلبات المشروع (حل مجلس أمناء "الحرير" في خطوة مفاجئة، 2019). ولم تتم تسمية أعضاء جدد للمجلس حتى الآن، وانتقلت مهام المجلس والجهاز إلى لجنة السياسات لمجلس للتخطيط، وإلى فرق المجلس الأعلى للتخطيط (المدلج، 2020؛ أكبر والسداني، 2020؛ مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020؛ الراشد، 2020).

3- التحديات الداخلية التي واجهت المشروع

واجه المشروع العديد من التحديات، وهي:

أ – التحديات الإدارية. وتنقسم إلى:

- التحديات اللوجستية والمالية التي واجهت الجهات المنوط بها العمل على تطوير مشروع المنطقة.
- الخلافات بين أعضاء مجلس الأمناء حول آلية العمل، وقانون المنطقة.

التحديات اللوجستية والمالية التي واجهت الجهات المنوط بها العمل على تطوير مشروع المنطقة. تمثلت التحديات الإدارية التي واجهت جهاز تطوير المنطقة الاقتصادية الشمالية وأضعفت من قدرته على العمل بفعالية كبيرة وأداء المهام المناطة به، في عدم توفير الاحتياجات والأدوات الأساسية التي تضمن نجاحه؛ فعلى سبيل المثال افتقر الجهاز إلى أبجديات العمل المؤسسي وهي: الهيكل الإداري الواضح، والطواقم الإدارية المختصة والمتخصصة، والميزانية، والمقر المناسب والملائم (مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020؛ المدلج، 2020). وفي كل مرة حاول فيها الجهاز طلب الحد الأدنى من الأساسيات –على سبيل المثال خط أرضي للقيام بالاتصالات الهاتفية– احتاج مخاطبة الجهات الرسمية المسؤولة من خلال العديد من الكتب الرسمية (المدلج، 2020). أي على الرغم من أهمية الجهاز والدور المناط به للعمل على إعداد وتمرير قانون لمشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية، وبدء شبكة العلاقات والاتصالات مع عدد من المستثمرين الأجانب المهتمين في المنطقة فإنّ الحكومة لم توفر للجهاز ما يحتاجه لتحقيق أهدافه.

الخلافات بين أعضاء مجلس الأمناء حول آلية العمل، وقانون المنطقة. لم تقتصر التحديات الإدارية على قصور دعم الحكومة في توفير أدوات العمل الأساسية لمجلس الأمناء وجهاز تطوير المنطقة الاقتصادية الشمالية فقط، بل واجه المجلس والجهاز تحدياً آخر وهو الخلافات ما بين أعضاء مجلس الأمناء حول قضايا عديدة هي: آلية العمل، وشكل المنطقة ومشاريعها، وقانون المنطقة

الأنسب، والتنافس على دفة القيادة في المجلس، وعلى رئاسة الجهاز، ومراحل المشروع، وسرعة الإنجاز والتنفيذ، وفئة المستثمرين الأجانب المستهدفة للاستثمار في المنطقة (مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020؛ المدلج، 2020).

هناك فريق أراد العمل في كل القطاعات والنطاقات التي ذُكرت سابقاً، وبشكل كامل، ومنذ البداية، في حين رأى فريق آخر ضرورة البدء بالميناء والمناطق اللوجستية والتخزينية، والمطار، وسكك الحديد، والصناعات الخفيفة والمتوسطة، على أن تجلب هذه المرحلة الأولية المراحل الأخرى المتعلقة بالسكن والعقارات، والتكنولوجيا، والصيرفة (مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020؛ المدلج، 2020). كما أراد فريق دعوة جميع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، إلى جانب الصين، للمشاركة حسب كفاءتها واهتماماتها وفعالية شركاتها منذ البداية للعمل في المنطقة تحت قاعدة الكل مدعو بلا تمييز ولا أفضلية (أكبر والسداني، 2020؛ الراشد، 2020). وفريق كان يميل إلى أن تكون البداية مع الصين على أنها شريك أولي إستراتيجي خاصة فيما يتعلق بميناء مبارك والبنية التحتية له، وتشغيله وإدارته، ومن ثم الانطلاق لباقي الشركاء في المراحل اللاحقة المتعلقة بالقطاعات الأخرى في المنطقة (مقابلة 2، 2020؛ المدلج، 2020).

كما انقسمت الآراء بين أعضاء المجلس حول قانون المنطقة الاقتصادية الشمالية؛ ففريق أراد استقلالية كاملة للمنطقة، قضائياً، ومدنياً، وجزائياً، مع سقف عال جداً للحريات المختلفة، وتم تعليل ذلك بأهمية استقلالية المنطقة في قانونها في جذب المستثمر الأجنبي، ففي حال إصدار قانون لا يجعل للمنطقة مميزات مختلفة على الأصعدة كافة، فلا داعي إذن لتطبيق المشروع لأنه ببساطة لن يجذب المستثمرين، بل على العكس سيكون طارداً لهم (الراشد، 2020؛ أكبر والسداني، 2020). وفي المقابل هناك فريق رفض قضية الاستقلالية الكاملة خاصة فيما يتعلق برفع سقف الحريات المختلفة التي قد تتضمن التعارض مع المبادئ الإسلامية، والثوابت المجتمعية، والعادات والتقاليد (مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020؛ المدلج، 2020).

طال الخلاف مواضع أخرى أيضاً كنوع الرقابة المطلوبة على المنطقة، فهل تكون رقابة سابقة أم لاحقة من قبل ديوان المحاسبة؟ كما برز خلاف حول أهمية خضوع مسؤولي المنطقة لقانون الفساد وكشف الذمة المالية، وكذلك طرق وآلية التسويق للمنطقة داخلياً، خاصةً التسويق الإعلامي لشرائح المجتمع الكويتي المختلفة، والظهور في وسائل ومنابر الإعلام للحديث عن المنطقة وأهميتها ودور المجلس والجهاز (المدلج، 2020؛ مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020؛ أكبر والسداني، 2020).

كل هذه الخلافات أدت إلى حالة من الاتهامات والتشكيك بين أعضاء المجلس والجهاز، ولعل الاتهام الأبرز هو محاولة البقاء لأطول مدة في المجلس والجهاز لتحقيق منافع ومكاسب خاصة سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية للأعضاء، ومن لهم علاقة بهم (مقابلة 1، 2020؛ أكبر والسداني، 2020؛ المدلج، 2020).

وهناك من اعتبر الجهود الإعلامية التي قام بها بعض العاملين على المشروع غير مفيدة بل أثرت عليه تأثيراً سلبياً، خاصة فيما يتعلق في الحديث عن المشروع في دواوين كويتية معينة، وهو ما أعطى الانطباع بأن المشروع يتعلق بشريحة اجتماعية دون غيرها في المجتمع الكويتي (مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020؛ المدلج، 2020). كما انتقد قيام بعض العاملين على المشروع وجهودهم الإعلامية في الحديث عن المشروع والتسويق له من خلال إحدى منصات المجتمع المدني باللغة الإنجليزية أمام جمهور محلي، مما أدى إلى إيصال رسائل غير دقيقة وغير واضحة عن المشروع وأهميته (مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020؛ المدلج، 2020).

وأدى اختلاف وجهات النظر إلى حالة من التنافس على رئاسة مجلس الأمناء والجهاز من قبل بعض الأعضاء، بحيث عمل كل منافس على محاولة فرض أجندته ورؤيته من خلال عمل مجموعات صغيرة داعمة ومناصرة لرؤاه وتوجهاته في داخل المجلس (أكبر والسداني، 2020؛ مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020؛ المدلج، 2020)، مما عزز من حالة الانقسام الداخلي في الفريق الواحد المكلف بمتابعة المشروع والتخطيط لتنفيذه.

ويعزو البعض إقالة مجلس الأمناء لهذه الحالة من الانقسام الذي أثر تأثيراً سلبياً على عمل المشروع (مقابلة 1، 2020). ولعل ما يعزز الرأي السابق هو قيام محمد جاسم المرزوق، أحد أعضاء مجلس الأمناء، بنشر مذكرة توضح ملامح اختلاف أعضاء مجلس الأمناء حول قانون إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية[7]. حيث نشر المرزوق مذكرة حول صياغة قانون المنطقة قدمها لجهاز المنطقة في 2018، وتُبين المذكرة –من وجهة نظر المرزوق– أن الفريق القانوني للمشروع لم يصل إلى قانون متكامل يشمل جميع الجوانب الدستورية، والقانونية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية. وعدّد أيضاً المرزوق مجموعة من التحفظات حول مسودة قانون المشروع كان أهمها عدم تطابق ترجمة قانون المشروع باللغة العربية مع نظيرها باللغة الإنجليزية، ووجود تناقضات في مسودة القانون، واستثناء المشروع قوانين الدولة المتعلقة بحماية المال العام ومكافحة الفساد، كما طالب بضرورة إشراك الجانب الكويتي في تطوير وإنشاء المشروع بما يتناسب مع قيم المجتمع الكويتي وهويته (محمد جاسم المرزوق يكشف أسباب عدم حضور اجتماعات جهاز مدينة الحرير والتنسيق حول حل مجلس الأمناء، 2019). والجدير بالذكر بأن هناك اقتراح قدم لحل إشكالية قانون المنطقة، وذلك بطرحه على استفتاء شعبي، وجعل الكلمة النهائية في تقرير مواضع الخلاف للشعب الكويتي (مقابلة 1، 2020).

قُدمت حتى هذه اللحظة خمس مسودات لخمسة قوانين مقترحة للمنطقة في فترات مختلفة، كان آخرها ينتظر البت فيه من خلال التصويت عليه في مجلس الأمة، وقد كُتب باللغة الإنجليزية عن طريق إحدى الشركات القانونية الأجنبية الكبرى، وتم تعليل ذلك، بأن هذه الشركات قادرة بخبرتها على معرفة أدق التفاصيل التي تجذب المستثمر الأجنبي (أكبر والسداني، 2020).

(7) انظر الملحق.

ب. التحديات السياسية. تنقسم التحديات السياسية التي تواجه مشروع المنطقة إلى:

- ارتباط المشروع بشخص وقرار فرد واحد.
- دور السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ارتباط المشروع بشخص وقرار فرد واحد. الشيخ ناصر صباح الأحمد، الأب الروحي للمشروع، مشروع ناصر صباح الأحمد، رؤية ناصر صباح الأحمد القادمة للكويت، كل هذه العبارات لخصت ووصفت العلاقة والارتباط الوثيق ما بين مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية، وشخص ناصر صباح الأحمد (الراشد، 2020؛ أكبر والسداني، 2020؛ مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020؛ المدلج، 2020). لا خلل في أن يسعى أي صاحب قرار سياسي إلى رسم أجندة إصلاحية اقتصادية تصب في مصلحة البلد، بل يُعتبر ذلك من أولى مهامه، وعلى كل من يشاركه عملية صنع واتخاذ القرار، العمل معه وتقديم التعاون اللامحدود لتحقيق وإنجاز المشاريع المختلفة التي تحقق الفائدة والمنفعة للبلد، أو في حالة عدم الموافقة على هذه المشاريع، تقديم ما يوازيها من أهمية ومنفعة.

ومنذ تكليف ناصر صباح الأحمد حين كان وزيراً للدفاع بمهام المشروع أصبحت رؤيته للمشروع متأثرةً بالظروف السياسية التي تشهدها الكويت من تجاذبات وصراعات مختلفة ما بين الفئات التجارية، وأقطاب الأسرة الحاكمة، ونواب مجلس الأمة. لقد ألقت هذه الصراعات والتجاذبات بظلالها وبشكل واضح على المشروع، واتخذ بعض السياسيين، وبسبب ارتباط المشروع بشخص ناصر صباح الأحمد، موقفاً سلبياً منه، ولم يترددوا في محاولة إيقاف المشروع إما لخلافات شخصية معه أو لمحاولة منعه من تحقيق النجاح في المشروع، وهو ما يعني زيادة رصيد نجاحه ونفوذه السياسي (مقابلة 1، 2020؛ أكبر والسداني، 2020؛ مقابلة 2، 2020؛ المدلج، 2020)."من خلال عملنا في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية وجدنا كتلاً سياسية مختلفة، كل كتلة لها قائد معين، ترغب بوقف المشروع وتعطيله لحسابات سياسية من جانب، وللتكسب

من جانب آخر" (أكبر والسداني، 2020). والمشكلة لا تكمن فقط في محاولة تعطيل المشروع وتجميده، بل إيقاف المشروع وتجميده مع عدم تقديم مشروع يوازيه في الأهمية والفائدة (الراشد، 2020).

بل إن ارتباط المشروع بشخص ناصر صباح الأحمد، زاد من وتيرة الخلافات وحدّة التنافس بين أعضاء مجلس الأمناء، والجهاز، بحيث سعت كل كتلة إلى محاولات التقرب من شخصه، ومحاولات التأثير على عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمشروع (مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020).

ومن أهم الأسباب التي عززت من ارتباط مشروع المنطقة بشخص ناصر صباح الأحمد:

1 – دعوته إلى إقامة المشروع منذ التسعينيات كما أشرنا سابقاً.
2 – العمل على الملف بشكل رسمي بعد دخوله للحكومة وزيراً للدفاع.
3 – لقاءاته وتصريحاته في وسائل الإعلام المختلفة عن المشروع وأهميته.
4 – قيامه باختيار أسماء الأعضاء في مجلس الأمناء وتشكيله.
5 – قيامه بحل المجلس مع إيكال مهام المجلس لعدد معين من الأفراد والمستشارين.
6 – حضوره أمام لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لمجلس الأمة الكويتي وقت مناقشة بنود مشروع قانون المنطقة في تاريخ 17 مارس من 2019 (مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020؛ المدلج، 2020؛ مجلس الأمة، 2019).

دور السلطتين التشريعية والتنفيذية. وينقسم إلى:

1 – ردود فعل نواب مجلس الأمة حول المشروع ما بين مؤيد مع تحفظ، ومؤيد تماماً، ومعارض. تفاوتت وجهات نظر نواب مجلس الأمة الكويتي حول قانون المنطقة الاقتصادية الشمالية المقترح؛ هناك من وجد أن بنود القانون المقترح تتخطى الخطوط الحمراء للمجتمع الكويتي من احتمالية استباحة تناول الخمور وبيعها، أو بناء النوادي الليلية ودور العبادة لغير المسلمين، مما يتنافى مع نص المادة الثانية للدستور الكويتي بأن "دين

الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع"، وهناك من رأى أنه يؤدي إلى تأسيس دولة داخل الدولة مستقلة في قوانينها، وهو ما يخالف أيضاً ما جاء في نص المادة الأولى للدستور الكويتي الذي يؤكد أن "الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة"[8]. ونجد أن تصريحات العديد من نواب مجلس الأمة جعلت من السببين أعلاه سبباً رئيسياً لإبداء معارضتهم أو تأييدهم المتحفظ على القانون المقترح، ومن هؤلاء على سبيل المثال محمد هايف المطيري، وصالح عاشور، وماجد المطيري، وخليل أبل، وعبدالكريم الكندري، ومحمد الدلال (الشمري، 2019أ؛ 2019ب؛ 2019ج).

وهناك من كانت له وجهة نظر سلبية ليس في قانون المنطقة فقط، بل في الشركاء والمستثمرين المحتملين أيضاً، فالنائب محمد هايف المطيري ربط ما بين إيقاف الصين لأسلوب تعاملها مع الأقلية المسلمة (الإيغور) في إقليم شينجيانغ، وما بين شراكتها المستقبلية مع الكويت في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية. وكان هايف قد صرح بأن المحادثات مع الصين بشأن الشراكة والتعاون في المشروع ستتعقد ما لم توقف الحكومة الصينية اضطهادها للمسلمين (Castelier, 2019).

فيما جاءت ردة فعل النائب أحمد الفضل مختلفة عن باقي النواب فقد أبدى موافقته على القانون ولو حمل في طياته ما يتعارض مع الثوابت المجتمعية، والشريعة الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بإمكانية السماح بوجود الخمور في هذه المنطقة معللاً موقفه بأن هناك الكثير من الممارسات التي تتم في الخفاء، وتنافي الشريعة والثوابت المجتمعية، كتجارة الخمور المستترة في البلاد، تاركاً الخيار في النهاية للفرد للاختيار بين الحانة ودار العبادة في المنطقة الاقتصادية الشمالية (الشمري، 2019أ).

(8) انظر الدستور الكويتي.

وعلى الرغم من تفاوت الآراء بين نواب مجلس الأمة، فإنّ هناك وجهة نظر تفيد بأن المشروع يتعرض لحملة ابتزاز سياسي ممنهج من بعضهم، وأن الانتقادات التي يتم توجيهها هي لأغراض أخرى (المدلج، 2020؛ أكبر والسداني، 2020؛ مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020). فهناك من يحاول أن ينتقد المشروع للتكسب في الدورة الانتخابية المقبلة وجذب أصوات الناخبين، أو لتحقيق مكاسب ومنافع شخصية مختلفة، أو لتصفية حسابات سياسية مع ناصر صباح الأحمد (المدلج، 2020؛ أكبر والسداني، 2020؛ مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020). بل هناك من أشار في اجتماعات مغلقة إلى عدد من المطالب بشكل واضح وصريح، وبيّن أن موافقته على قانون المنطقة مرتهنة بالموافقة على هذه المطالب (أكبر والسداني، 2020).

2 – جدية السلطة التنفيذية فيما يتعلق بالمشروع. أما فيما يتعلق بدور الحكومة في المضي قدماً في مشروع المنطقة، فنجد أن وضع السلطة التنفيذية ليس بأفضل من ردود فعل السلطة التشريعية. فالحكومة السابقة، والتي كان يرأسها جابر المبارك، لم تقدم الكثير لإنجاح خطة العمل في المشروع، بل يمكن القول بأنها كانت غير جادة لعلمها بأنها غير قادرة على تنفيذه في ظل الملفات الكثيرة التي أثقلت كاهلها وبخاصة ملف الفساد (المدلج، 2020). وبعد خروج ناصر صباح الأحمد من الحكومة، تم تجميد الملف وإيقافه (المدلج، 2020؛ مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020؛ أكبر والسداني، 2020؛ الراشد، 2020). أما عن وضع ملف المشروع مع الحكومة الحالية بقيادة صباح الخالد، فليس من المتوقع أن تعطيه الأهمية، والدليل على ذلك، برنامج عملها المعلن الذي خلا من ذكر المنطقة الاقتصادية الشمالية (المدلج، 2020؛ أكبر والسداني، 2020؛ مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2 ، 2020). فخطة عمل الحكومة الحالية تقوم على عدة محاور منها مكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة للقطاعين العام والخاص عن طريق إنشاء وحدات خاصة لمكافحة الفساد، تفعيل أدوات المحاسبة والتعاون بين الأجهزة الرقابية، التحول الرقمي للخدمات الحكومية، وتحسين الخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين والمقيمين، وتعزيز مبدأ

الشفافية، وتطوير الخدمات الحكومية (الخشاب، 2020). وليس من بينها ما يشير إلى مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية وتطويرها. بعبارة أخرى، لا يعد المشروع من أولويات الحكومة الحالية، في حين كان ضمن الأولويات في الحكومة السابقة بسبب وجود ناصر صباح الأحمد فيها.

وهناك من كانت له وجهة نظر بأن طريقة العمل الحكومي في الكويت، وتحديداً العمل البيروقراطي، وأسلوب اتخاذ القرار، والتعاون ما بين القطاعات الحكومية المختلفة، هو إحدى العقبات الأساسية أمام تنفيذ المشروع من جانب، ونجاحه من جانب آخر (أكبر والسداني، 2020). لذلك كانت هناك مطالبات عديدة في أن يضمن قانون المنطقة استقلاليتها في العديد من الجوانب عن القوانين المتبعة في الكويت.

النتائج

وجدت الدراسة أنّ:

1 – هامش الحرية التي تتمتع بها الكويت جعل من مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية ساحة للحوار والنقاش المجتمعي، وغير الرسمي. فقد حرص العاملون في المشروع على التوجه إلى منابر الإعلام المختلفة، ومؤسسات المجتمع المدني، لإيصال أفكارهم وأطروحاتهم حوله. وذلك ما يعكس أهمية هذه المنابر لحشد التأييد المجتمعي، ودور هذا الحشد في التأثير على أعضاء السلطة التشريعية المنتخبة لإقرار قانون المنطقة، وقد أجريت العديد من اللقاءات عبر منصات إعلامية ومن خلال منابر مؤسسات المجتمع المدني كلقاء ناصر صباح الأحمد في تلفزيون الكويت[9]، ولقائه والعاملين على التخطيط للمشروع مع مجموعة

(9) مقابلة الشيخ ناصر صباح الأحمد عن (مدينة الحرير ورؤية الكويت 2035) عبر تلفزيون الكويت (2019، 26 مارس).
https://www.youtube.com/watch?v=PyGODG3LW08

من الصحافيين في جمعية الصحفيين الكويتية، ولقاء سارة أكبر، عضو مجلس الأمناء السابق، وبعض العاملين في فرق التخطيط للمشروع في الجمعية الاقتصادية الكويتية، ولقاء رئيس جهاز تطوير المشروع السابق فيصل المدلج في أحد البرامج الحوارية للحديث عن المشروع.

في المقابل كانت ذات المنابر وسيلةً لكل من لديه اعتراض على المشروع وآلية العمل والتخطيط له. فبعض العاملين على التخطيط للمشروع، وبعض أعضاء السلطة التشريعية، وبعض المختصين قاموا بتسجيل ملاحظاتهم النقدية واعتراضاتهم على المشروع وقانونه، ونشروها عبر عدد من وسائل الإعلام والصحف (مذكرة محمد المرزوق، عضو مجلس الأمناء السابق، تصريحات عدد من نواب مجلس الأمة سبق ذكرهم. وكذلك تصريحات من شخصيات سياسية كأحمد السعدون) (المحسين، 2019أ؛ 2019ب).

إنّ طرح الآراء حول المشروع من خلال وسائل الإعلام يُعد من العوامل ذات التأثير الإيجابي في التعريف به وبأهميته. ويلعب ذلك دوراً أساسياً في الكشف عن الثغرات التي يعاني منها، كما يعد فرصة لتصحيحها. وعلى الرغم من أهمية هذا العامل ودوره الإيجابي، فإنّ تأثيره لم يكن مباشراً كتأثير العوامل الأخرى؛ وذلك لأن هامش الحريات في الكويت كان قد تراجع قليلاً في السنوات الماضية كما تؤكد منظمة مراسلون بلا حدود[10].

2 – عدم وضوح شكل النظام السياسي الكويتي أثّر سلباً على تخطيط المشروع وتطويره. فرئيس الحكومة يتم اختياره من قبل الأمير. ويُوكل إليه تشكيل الحكومة وصياغة برنامج عملها. وقد يعني تغيير رئيس الحكومة تشكيل حكومة جديدة بأسماء وزارية جديدة، وبرنامج عمل بأولويات مختلفة. وحينها قد تتفاوت أهمية كل الخطط والمشاريع الاقتصادية السابقة، أو يتم تأجيلها، أو حتى عدم استمرار العمل فيها.

(10) انظر: https://rsf.org/en/kuwait

وهذا ما حصل في مشروع المنطقة؛ فبرنامج عمل الحكومة الحالي لم يشر إليه، كما لا تضم الحكومة الحالية ناصر صباح الأحمد في عضويتها وهو المتبني الأول للمشروع، مما تسبب في تجميده.

من جانب آخر، يصل أعضاء السلطة التشريعية إلى مقاعد البرلمان لأسباب عديدة ليست منها برامج العمل الانتخابية ذات الرؤية الاقتصادية أو السياسية المتكاملة، بل بناءً على رؤى فردية مرتكزة على اعتبارات مناطقية، فئوية، ومصلحية. ينعكس ذلك على رؤاهم حول مشروع المنطقة ومناقشاتهم وتصريحاتهم حوله. ومن المتوقع أيضاً أن ينعكس على تصويتهم على قانون المنطقة. فأعضاء السلطة التشريعية يخضعون لتأثيرين أساسين: الأول ضغط أو محاولة جذب من السلطة التنفيذية، والثاني ضغط من قواعدهم الانتخابية (مقابلة2، 2020؛ أكبر والسداني، 2020). هناك عدد من النواب أصدر تصريحات معينة تجاه مشروع المنطقة يسعى من خلالها إلى الحفاظ على قاعدته الانتخابية، أو تحقيق مصالح خاصة مرتقبة من الحكومة، كما تم ذكره سابقاً.

3 – التنافس بين أبناء الأسرة الحاكمة يعدّ أحد العراقيل والتحديات التي تواجه مشروع المنطقة، فمنذ اللحظة التي أعلن فيها ناصر صباح الأحمد رؤيته لمشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية، برزت على الساحة حالة التنافس والصراع معه، وطفت على السطح محاولات عرقلة المشروع والعمل على إفشال تطويره وتطبيقه. فأول من روج أن مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية هو مشروع دولة داخل دولة حتى قبل أن تتم مناقشته من قبل اللجنة المالية لمجلس الأمة كان أحد أفراد الأسرة الحاكمة وعضو في الحكومة (أكبر والسداني، 2020). وهناك من أراد تعطيل المشروع منعاً لزيادة الرصيد والنفوذ السياسي لناصر صباح الأحمد. فنجاحه في المشروع قد يعني تقليص لنفوذهم السياسي. أو ربما كان لدى البعض الرغبة في أن تكون لهم الحظوة في التخطيط للمشروع وتطبيقه لتحقيق

مكاسب سياسية، وشعبية، واقتصادية. وتم استخدام امتدادات المجموعة المعارضة لناصر صباح الأحمد في السلطتين التنفيذية والتشريعية للعمل ضد المشروع والتشكيك في أهميته (مقابلة 1، 2020؛ مقابلة 2، 2020؛ المدلج، 2020؛ أكبر والسداني، 2020).

4 – التنافس بين أقطاب الطبقة التجارية أثر سلبياً على المشروع؛ فمشروع المنطقة كأي مشروع اقتصادي استثماري محل شد وجذب بين أقطاب الطبقة التجارية في الكويت، وقد تعرض المشروع لمحاولات تأثير من أقطاب الطبقة التجارية بما يحقق مكاسب ومنافع لهم (المدلج، 2020؛ مقابلة1، 2020؛ أكبر والسداني، 2020). أي أن بعض أقطاب الطبقة التجارية حاول الدفع باتجاه شركات معينة، أو قطاعات عمل معينة في المشروع، في حين حاول البعض الدفع باتجاه شراكات مستقبلية مع دول معينة. وهناك من أراد تمرير عدد من المناقصات المتعلقة في المشروع لشركات من دول معينة (المدلج، 2020). هذا الشد والجذب ومحاولات التأثير على سير عمل التخطيط على المشروع ما هي إلا المرحلة الأولى من التنافس التجاري على مشروع المنطقة، والتي ستستمر لتؤثر على باقي المراحل، وتحديداً مرحلة إقرار القانون والانطلاق في تنفيذ المشروع على أرض الواقع.

الخاتمة

تعاملت هذه الدراسة مع عملية صنع السياسة العامة في الكويت، واتخذت من مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية دراسة حالة من خلال إثارة ومحاولة الإجابة على السؤال الآتي: ما أهم التحديات الداخلية التي تواجه مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية؟ وافترضت الدراسة أن شكل النظام السياسي غير الواضح وما يوجده من تحديات إدارية وسياسية يشكل عائقاً أساسياً أمام نجاح المشروع.

وتسهم دراسة هذا المشروع والوقوف على التحديات التي تواجه تنفيذه في فهم المراحل والتعقيدات التي تمر بها عملية صنع السياسة العامة واتخاذ القرار في الدول ذات الأنظمة شبه الديمقراطية. فهذه الأنظمة رغم عدم تشابهها

بالأنظمة الديمقراطية الكاملة من حيث تنظيم انتخابات عامة لاختيار أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعدم تمتع مواطنيها بالحرية المطلقة للتعبير، فإنها تستند إلى بعض أدوات الأنظمة الديمقراطية كانتخابات أعضاء السلطة التشريعية على سبيل المثال. هذا علاوة على هامش الحريات التي يتمتع بها أفراد المجتمع. وتخلق هذه الحالة شكلاً من أشكال النقاش والتنافس السياسي والاقتصادي بين مكونات المجتمع، وهو ما يؤثر على عملية صنع السياسة العامة وعملية اتخاذ القرار.

ويمكن تصنيف النظام السياسي الكويتي بأنه نظام شبه ديمقراطي، وهو ما ينعكس على صنع السياسة العامة واتخاذ القرار، وهو نظام يختلف عن أنظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى التي قد لا تمر عملية اتخاذ القرار فيها بالمراحل التي تمر بها في الكويت. يظهر ذلك، وكما أكدت الدراسة في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية. ومن ثمَّ، فأولى خطوات إنجاز المشروع هو التغلب على التحديات التي أشارت لها الدراسة، سواء كانت إدارية، أو سياسية. فلابد من توفير كل ما يتطلبه العمل على مشروع اقتصادي بهذا الحجم من موارد مالية، وإدارية، ولوجستية، وتشكيل مجلس أمناء وجهاز تطوير قادر على التعامل مع كل الاختلافات في الرؤى والأطروحات دون أن توثر سلباً على العمل في المشروع وتطويره من النواحي كافة.

ولابد من الحد من التبعات السلبية المترتبة والعراقيل التي قد تواجه المشاريع الاقتصادية والخطط التنموية بسبب ارتباطها بشخوص سياسية معينة، أو بسبب التنافس التجاري، فقد رأى البعض أن مشروع المنطقة ورؤية ناصر صباح الأحمد لكويت المستقبل هما وجهان لعملة واحدة، ومن ثمَّ فعدد من العراقيل التي واجهها المشروع هي نتيجة لهذا الارتباط. ولعل أحد الحلول المطروحة للمضي في المشروع، هو محاولة فك هذا الارتباط حتى لو تطلب الأمر تغيير مسمى المنطقة بأكمله والعمل على إيجاد مسمى وجهاز جديد بعيد عن شخص ناصر صباح الأحمد (مقابلة2، 2020). كما يجب الحد من تدخلات

الطبقة التجارية في المشروع وصراع أقطابها عليه، من خلال عملية تقنين واضحة لدور الشركات الخاصة والقطاع الخاص في المشروع، والحرص على تأسيس كيان مستقل عن هذه الطبقة يشرف على عملية تخطيط المشروع وتطويره، مكون من مختصين وخبراء.

ويمكن لهامش الحرية التي يتمتع بها المجتمع في الكويت أن يدفع باتجاه المزيد من اللقاءات الهادفة لمخاطبة فئات المجتمع المختلفة عبر وسائل الإعلام ومنابر مؤسسات المجتمع المدني. ويعد ذلك من أهم أدوات إنارة المجتمع بأهمية المشروع وثماره المستقبلية من جانب، والكشف عن أهم الأخطاء والعراقيل التي تواجه المشروع من جانب آخر. حرية الحوار والنقاش حول المشاريع الحكومية خاصة تلك التي تعد مصيرية، من أهم الوسائل التصحيحية للعمل على المشاريع وتطويرها. لذا لابد من السماح بسقف حرية عالٍ هادفٍ لنقدٍ بناء دون أن يكون له تبعات على صاحبه.

وأخيراً ترى الدراسة أن المشروع يواجه –أيضاً– تحديات اجتماعية وثقافية خاصةً فيما يتعلق بمسألة المواءمة بين بيئة المشروع والحفاظ على الهوية الوطنية والقيم المجتمعية، ومن الممكن أن تمثل هذه التحديات موضوعاً لدراسة مستقبلية بإذن الله.

الملحق

الكويت في 2018/7/3

السادة/ الجهاز الخاص بمدينة الحرير وجزيرة بوبيان المحترمين،،،

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: ملاحظات حول المسودة المقترحة لقانون إنشاء مدينة الحرير المؤرخة في 2018/6/24 والتقارير المرفقة بها

إستكمالاً للملاحظات والمقترحات التي تم تقديمها من قبلنا على ما سبق إعداده من قبل الفريق القانوني للجهاز من مسودات بشأن قانون "إنشاء مدينة الحرير"، وإلحاقاً كذلك بما تم مناقشته وتداوله وطرحه من أفكار خلال إجتماعات أعضاء الجهاز بهدف التوصل إلى الصيغة الأمثل لقانون إنشاء المدينة بشكل يحقق كافة الأهداف المرجوة منه إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً.

فقد إستملنا بتاريخ 2018/6/24 الآتي:

1- عرض عن القانون التأسيسي؛

2- مسودة جديدة مقترحة ومعدلة لقانون إنشاء مدينة الحرير؛

3- مذكرة معدة من قبل الفريق القانوني بشأن تطبيق قانون الجزاء في المنطقة؛

4- مذكرة معدة من قبل الفريق القانوني رداً على المذكرة المقدمة من الدكتور/ عادل الطبطبائي بشأن الإختلاف القانوني الجغرافي المتعلق بالقانون الجزائي؛

1

5- رأي قانوني صادر من الأستاذ/ صبري محمد السنوسي حول مدى دستورية إصدار تشريعات جنائية وإقتصادية خاصة بمنطقة معينة.

بمراجعتنا الدقيقة للقانون الجديد المقترح ومختلف المذكرات والآراء القانونية المشار إليها أعلاه، فأنه يؤسفنا القول بأننا ما زلنا نراوح مكاننا وندور في حلقات مفرغة دون أن نحرز أي أي تقدم يذكر أو أن نحقق أي من الأهداف التي تم إنشاء الجهاز من أجلها وما زال الفريق القانوني يكرر ذات الأخطاء في صياغته للقانون غير قادرعلى إعداد قانون متكامل ومتناسق يراعي بموجبه كافة الإعتبارات الدستورية والإجتماعية والثقافية والسياسية.

السادة أعضاء الجهاز المحترمين،،، نحن لا نمانع أبداً أن يتم الإستعانة بالخبرات والكفاءات الأجنبية والعالمية وأن يتم الإستفادة من خبراتهم السابقة في مجال إنشاء المدن المتطورة والحديثة.

غير أننا نمانع وبشدة أن تفرض علينا قوانين ومفاهيم لا تتناسب ومجتمعنا وثقافتنا، ونرفض أن لا يكون للجانب الكويتي دور قيادي وفعال في إنشاء وقيادة وإدارة وتطوير هذا المشروع وقانونه الخاص كما لن نشارك في مشروع قانون قد يوحي في ظاهره أنه يحقق الرؤية الإقتصادية والإستثمارية المتطورة للشيخ/ ناصر صباح الأحمد، غير أنه يحمل في باطنه مثالب دستورية وقانونية وسياسية سوف تعرض المشروع والقانون للفشل القانوني والسياسي والإجتماعي وذلك قبل حتى أن يبصر النور.

السادة أعضاء الجهاز المحترمين،،، أنه لمن المعلوم لدى الجميع أن السبب الرئيسي وراء الجمود الإقتصادي والإستثماري في البلاد لا يكمن حله في تفعيل "عقوبة الإعدام" أو في السماح "لغير الكويتين بمشاركة الغرف الفندقية" وذلك كما جاء في إحدى المذكرات الصادرة من الفريق القانوني.

كما أن تفعيل الدور الإقتصادي والتجاري والإستثماري للدولة لا يكمن في مجرد إقتباس تجربة أجنبية معينة ومحاولة فرض تطبيقها في الكويت دون مراعاة للإعتبارات التي تم شرحها آنفاً، فلكل بلد طبيعته ومناخه وعاداته وتقاليده حيث يفترض على الجميع إحترامها والعمل على أساسها.

تأسيساً على ذلك، فأن أردنا أن ننجح في مهمتنا وأن نكون على قدر الثقة التي أولانا إياها الشيخ/ ناصر صباح الأحمد، فأنه يتوجب علينا بداية أن نحدد رؤيتنا ومعاييرنا الواضحة دون أن نسعى إلى إقتباس أو نسخ تجارب بلدان أخرى إقليمية كانت أو عالمية على إطلاقها دون مراعاة لإحتياجاتنا وطبيعتنا ومتطلباتنا.

ولعل أهم ملامح الرؤية التي يتوجب علينا تحديدها والعمل على تحقيقها تتمثل في الإستفادة من نقاط القوة التي تتمتع بها دولة الكويت ومنها:

- لماذا لا يتم الإستفادة من الموقع الجغرافي والإقليمي للدولة بهدف جعل الكويت عاصمة جديدة للعالم العربي لما تتمتع به من أرض خصبة حاضنة للقانون والعمل المؤسسي والحريات.
- لماذا لا يتم العمل على ترسيخ دور الكويت وتاريخها في دعم الكفاءات والإبداعات العربية.
- لماذا لا يتم العمل على إستنهاض مجلس الأمة والشعب الكويتي من خلال ترسيخ إحساسهم بالمسؤولية والشراكة في بناء هذا المشروع الحيوي بدلا من خلق العداءات السياسية منذ البداية.

- لماذا لا يتم العمل على وتوفير الضوابط والمناخ لضمان التنمية البشرية الكلية والمتوازنة، الهادفة إلى ترسيخ قيم المجتمع والحفاظ على هويته وبناء المواطنة وتحقيق العدالة وسبل العيش الكريم، وتدعيم وترسيخ النظام الديمقراطي القائم على احترام الدستور، والالتزام به ضماناً للعدالة والمشاركة السياسية والحريات.

تأسيساً على م تقدم، فأننا نسجل بموجب هذه المذكرة تحفظنا الشديد على المسودة الجديدة المقترحة لقانون إنشاء مدينة الحرير وذلك لأسباب ومبررات عديدة – تم إدراجها تفصيلاً في الجدول المرفق طيه – ومن أهمها:

1- لقد سبق وأن ذكرنا مراراً أن الترجمة العربية للقانون الذي تم إعداده أساساً باللغة الإنكليزية ترجمة ضعيفة وركيكة جداً ولا ترقى أن تقدم للمراجعة من قبل أي جهة رسمية في الدولة، فبدل من أي يتم التركيز على مراجعة الجوانب القانونية والدستورية من القانون، فأننا ما زلنا حتى اليوم نواجه ذات الأخطاء في الترجمة حيث جاءت الصياغة ضعيفة ، وترجمة حرفية غير مفهومة للنص الإنكليزي في بعض بنوده.

2-لقد إحتوى القانون المقترح على العديد من التناقضات والأفكار غير المترابطة وآلية تطبيق غير واضحة وذلك وفق ما تم ذكره تفصيلاً في الجدول المرفق.

3-نظراً لان الفريق القانوني الذي يقوم بإعداد هذا القانون هو مكتب محاماة أجنبي دون أن يكون للمكتب القانوني المحلي أي مجهود يذكر، سوى قيامه بترجمة حرفية للنصوص الإنكليزية، فلم يراعي القانون في العديد من بنوده للإعتبارات الدستورية والإجتماعية والثقافية والسياسية، الأمر الذي أدى بدوره إلى مخالفة العديد من نصوص القانون لمبادئ ومفاهيم قانونية ودستورية أساسية وجوهرية دون أن يقدم أي مبرر أو مسوغ لها.

4-لقد ضرب القانون بعرض الحائط وخالف أهم مبادئ الشفافية والعلانية والعدالة والمساواة وذلك وفق ما تم ذكره تفصيلاً في الجدول المرفق.

5-لقد نص القانون على العديد من الإستثناءات من قوانين الدولة الأساسية والجوهرية مثل قانون حماية المال العام (ضارباً بعرض الحائط أن المؤسسة هي مؤسسة عامة وأموالها موكونة من أموال الدولة العامة) وقانون مكافحة الفساد وعدم الخضوع للرقابة البنك المركزي للنقد ذلك دون أن يقدم الحلول البديلة لها أو حتى مبررات الإستثناء منها.

برجاء الإطلاع على الجدول المرفق مع الطلب بأن يقوم الفريق القانوني بالرد خطياً على إستفساراتنا وملاحظاتنا حرصاً من قبلنا على إيصال رؤيتنا ووجهة نظرنا بشكل دقيق وكامل وبما يحقق مصلحة دولة الكويت على كافة الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

مع أمل كفاية الإيضاح،،،

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،،،

محمد جاسم المرزوق

المراجع

الأجنبي متوجس من تعثر الحرير. (2019، أبريل 7). *جريدة القبس*.

أسيري، عبدالرضا. (2012). *النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات*.

أكبر، سارة، والسداني، محمد. (2020، مارس 8). *مقابلة شخصية*.

إلويتز، ل. (1996). *نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية*. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.

باقر، أحمد. (2019، أبريل 22). رياح وأوتاد: هل يختلف مشروع قانون إقليم الحرير عن مشروع الهيئة السابقة؟ *جريدة الجريدة*. https://www.aljarida.com/articles/1555867010892764000/

بلفلاح، يونس. (2020، فبراير). رؤية الكويت 2035: التحديات والآفاق. *مؤسّسة الفكر العربي*. https://arabthought.org/ar/researchcenter/ofoqelectronic-article-details?id=971

تحديات تعترض مشروع المنطقة الشمالية. (2019، سبتمبر 21). *جريدة القبس*. https://alqabas.com/article/5710075-

تلفزيون الكوت. (2017، يناير 15). صفاء الهاشم: مشروع مدينة الحرير "دولة داخل دولة" ولا يخضع لرقابة مجلس الوزراء أو مجلس الأمة. *يوتيوب*.

جميل، كامل. (2017، فبراير 4). مدينة الحرير.. حلم يحول الكويت إلى وجهة استثمارية عالمية. *الخليج أونلاين*. https://alkhaleejonline.net

جهاز "الحرير": لا قانون إلا بتوافق الجميع. (2019، أبريل 9). *جريدة القبس*. https://alqabas.com/article/655253-

حل مجلس أمناء "الحرير" في خطوة مفاجئة. (2019، أبريل 16). *جريدة القبس*. https://alqabas.com/article/657801-

حملة (كويت جديدة) تحدد رؤية البلاد لعام 2035. (2017). *وكالة الأنباء الكويتية – كونا*. *https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2589561*

الخشاب، يسرا. (2020، يناير 15). "القبس" تنشر محاور برنامج عمل الحكومة. *جريدة القبس*. https://alqabas.com/article/5743131-

الدستور الكويتي. (1962، نوفمبر 11). مجلس الأمة.

الراشد، فهد. (2020، يناير 9). *مقابلة شخصية*.

السامرائي، قتيبة. (2008). آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي. *مجلة سر من رأى، 4*(10)، 57–84.

ستول، سيلفيا، وحجاجي، أحمد. (2019، مايو 1). *مشروع "مدينة الحرير" في الكويت يواجه عقبات سياسية*.

الشمري، فرحان. (2019 أ، مارس 15). مشروع "الحرير"... لا للخمور والكازينوهات والقمار ودور العبادة لغير المسلمين والمسيحيين. *جريدة الراي*.

الشمري، فرحان. (2019ب، مارس 18). ماجد المطيري: مشروع قانون المنطقة الاقتصادية الشمالية سيؤسس دولة داخل دولة. *جريدة الراي*.
https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=eca0e892-faee-42a7-920f-2ddb07d7da0d

الشمري، فرحان. (2019ج، مايو 2). محمد هايف: نشجع استثمار الجزر لكن لا نقبل أن تكون «مدينة الحرير» خارج السيطرة. *جريدة الراي*.

عامر، محيي. (2019، ديسمبر 25). "إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية" في عهدة المجلس والمشروع يضع الكويت على خريطة السياحة العالمية. *جريدة الجريدة*.
https://www.aljarida.com/articles/1569342887722014200/

عبدالجواد، إبراهيم. (2019، أكتوبر 21). المنطقة الشمالية.. طوق نجاة لمستقبل الكويت. *جريدة القبس*. https://alqabas.com/article/5718594-

عبدالجواد، إبراهيم. (2019، نوفمبر 4). خبراء: اهتمام دولي بالمنطقة الشمالية. *جريدة القبس*. https://alqabas.com/article/5722908-

عبدالحفيظ، سامح، والعبدان، سلطان. (2019، مارس 18). بالفيديو.. ردود فعل النواب حول المنطقة الشمالية الاقتصادية. *جريدة الأنباء*.

عبدالغفور، سالم. (2019، أبريل 14). "القبس" تنشر مشروع قانون إقليم الحرير. *جريدة القبس*.

القبس استطلعت أراء خبراء المال والأعمال حول ميزانية 2020– 2021. (2020، يناير 15). *جريدة القبس*. https://alqabas.com/article/5743195-

كويت جديدة. http://www.newkuwait.gov.kw/plan.aspx

مجلس الأمة. (2019، مارس 17). *المالية ناقشت رؤية (2035) بحضور رئيس مجلس الأمة*.
http://www.kna.kw/clt-html5/news-details.asp?id=31711

مجلس الوزراء يوافق على تشكيل مجلس الأمناء بجهاز تطوير مدينة الحرير. (2018، يناير 22). *جريدة الراي*. https://www.alraimedia.com/article/795980

مجلس الوزراء الكويتي يوافق على تعيين فيصل المدلج رئيساً لجهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان (2018). *وكالة الأنباء الكويتية – كونا*.
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2706106

محمد جاسم المرزوق يكشف أسباب عدم حضور اجتماعات جهاز مدينة الحرير والتنسيق حول حل مجلس الأمناء.(2019، أبريل 26). *جريدة الراي*.

https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=7856b5a1-f89c-4ebf-8c10-c772ef5f7658

المحيسن، ناصر. (2019أ). أحمد السعدون: "إقليم الحرير" ... دولة فوق الدولة. جريدة *الراي*. https://www.alraimedia.com/article/845970/

المحيسن، ناصر. (2019ب). السعدون يرمي «مدينة الحرير» بسهامه: كارثة بكل المقاييس بالرغم من التعديلات. جريدة *الراي*/https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=fe3e7687-864e-4e64-b68d-9446613aee4f .

المدلج، فيصل. (2020، 8 مارس). مقابلة شخصية.

مدينة الحرير. كيف ستحول الكويت إلى وجهة استثمار عالمية؟ (2018، يوليو 11). *CNN*. https://arabic.cnn.com/business/article/2018/07/11/bus-11-72018-kuwait-investment-tourism-city-silk

مشروع تطوير الجزر الكويتية وطريق الحرير. (2017، 14 يوليو). يوتيوب. https://www.youtube.com/watch?v=Hfd3P-qskSk

المغامس، تركي. (2017). ناصر صباح الأحمد: مخرجات التعليم في الكويت لا تؤهلها للمنافسة العالمية. جريدة *الراي*. https://www.alraimedia.com/article/787748/

مقابلة الشيخ ناصر صباح الاحمد عن (مدينة الحرير ورؤية الكويت 2035). (2019، مارس 26). عبر تلفزيون الكويت. يوتيوب.

مقابلة شخصية1، (2020، فبراير 24).

مقابلة شخصية2، (2020، مارس 3).

مكاوي، بهاءالدين. (2017). *القرار السياسي: ماهيته – صناعته – اتخاذه – تحدياته*. معهد البحرين للتنمية السياسية.

ناصر الصباح: مشروع الجزر سيكون "الكويت الحقيقة". (2017، يونيو 13). جريدة *القبس*. https://alqabas.com/article/406693-

النجار، غانم. (2000). *مدخل للتطور السياسي في الكويت*. دار قرطاس للنشر.

Abdalghafour, S. (2019, April 14). Alqabas publishes the draft law of the Silk Region (in Arabic). *Alqabas Newspaper*

Abdalhafeed, S, Alabdan, S. (2019, March 18). Via video... the reactions of legislators on the Economic Northern Zone (in Arabic). *Alanba Newspaper*. https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/parliament/891119/18-03-2019-

Abdaljawad, E. (2019, October 21). The Northern Zon. a lifeline for the future of Kuwait (in Arabic). Alqabas Newspaper. https://alqabas.com/article/5718594-

Abdaljawad, E. (2019, November 4). Experts: International interest in the Northern Zone (in Arabic). *Alqabas Newspaper*. https://alqabas.com/article/5722908-.

Akbar, S., & Alsaddani, M. (2020, March 8). *Interview* (in Arabic).

Albloshi, H. (2019). *Kuwait's National Assembly: Roles and Dynamics*. Durham University. https://www.dur.ac.uk/resources/alsabah/publications/HamadH.Albloshi.pdf.

Alkhashab, Y. (2020, January 15). "Alqabas" publishes the government's program (in Arabic). *Alqabas Newspaper*. https://alqabas.com/article/5743131-

Alkout TV. (2017, January 15). Safa Alhashim: Al-Hareer project is "a state within a state" and it is not under the supervision of neither the cabinet nor the national assembly (in Arabic). *YouTube* https://www.youtube.com/watch?v=XX3e5r_6-EU.

Almaghamis, T. (2017). Nasser Sabah Al-Ahmad: Education outputs in Kuwait do not qualify it for global competition (in Arabic). *Alrai Newspaper*. https://www.alraimedia.com/article/787748/.

Al-Medlej, F. (2020, March 8). *Interview* (in Arabic).

Almuhaisen, N. (2019a). Ahmed Al-Saadoun: "The Silk Region"... a state above the state (in Arabic). *Alrai Newspaper*. https://www.alraimedia.com/article/845970/.

Almuhaisen, N. (2019b). Al-Saadoun attacks "Silk City": a disaster by all accounts, despite the modifications (in Arabic). *Alrai Newspaper*. https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=fe3e7687-864e-4e64-b68d-9446613aee4f.

Alnajjar, G. (2000). *Introduction to Kuwaiti Political Development* (in Arabic). Dar Qurtas Publishing.

Alqabas surveyed experts' and business owners' opinions over 2020 - 2021 budget (in Arabic). (2020, January 15). *Alqabas Newspaper*. https://alqabas.-com/article/5743195-

Alrashid, F. (2020, January 9). Personal Interview (in Arabic).

Alsamirra'i, Q. (2008). Political Systems' mechanism in political decision making (in Arabic). *Surra Man Raa Journal, 4*(10), 57-84.

Alshammiri, F. (2019a, March 15). "The Silk" project... no for alcohol, cassinos, gambling, and houses of worship for non-Muslims and Christians (in Arabic). *Alrai Newspaper*. https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=ba35168c-4fdb-4b90-a9f9-66cb3802decc

Alshammiri, F. (2019b, March 18). Majid Almutairi: the draft law of the northern economic region creates a state within a state (in Arabic). *Alrai Newspaper*. https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=eca0e892-faee-42a7-920f-2ddb07d7da0d

Alshammiri, F. (2019c, May 2). Mohammad Haif: we encourage the investment of the islands, but we do not accept the Silk City to be out of control (in Arabic). *Alrai Newspaper*. https://www.alraimedia.com/article/847786

Amer, M. (2019, December 25). The establishment of the Economic Northern Zone is in the custody of the National Assembly, and the project puts Kuwait on the map of global tourism (in Arabic). *Aljarida Newspaper*. https://www.aljarida.com/articles/1569342887722014200/

An interview with Sheikh Nasser Sabah Al-Ahmad on Silk City and Kuwait vision 2035. (2019, March 26). Via Kuwait Television. (in Arabic) *YouTube*. https://www.youtube.com/watch?v=PyGODG3LW08

Assiri, A. (2012). *The Political System in Kuwait: Principles and Practices* (in Arabic).

Baqir, A. (2019, April 22). Will the draft law of Al-Hareer region be different than the previous draft? (in Arabic). *Aljarida*. https://www.aljarida.com/articles/1555867010892764000/.

Bilfalah, Y. (2020, February). Kuwait's 2035 vision: challenges and prospects. *Arab Thought Foundation* (in Arabic).

Castelier, S. (2019, June 5). Can Kuwait's silk city project overcome Islamist opposition in parliament? *Al-monitor* https://www.al-monitor.com/originals/2019/06/kuwait-silk-city-bump-unanticipated-obstacles.html.

Challenges facing the northern region project (in Arabic). (2019, September 21). *Alqabas Newspaper*. https://alqabas.com/article/5710075-

Diwan, K. (2019). Kuwait Shakes Up Its Government aimed Charges of Corruption. *The Arab Gulf States Institute in Washington*. https://agsiw.org/kuwait-shakes-up-its-government-amid-charges-of-corruption/

Elowitz, L. (1996). *Introduction to Government* (in Arabic).

Etzioni, A. (1967). Mixed-Scanning: A "Third" Approach to Decision-Making. *Public Administration Review 26*(5), 385-392.

Fattahova, N. (2019, October 21). Northern economic zone adds up to KD 7 billion to Kuwait's GDP: official. *Kuwait Times*. https://news.kuwaittimes.net/website/northern-economic-zone-adds-up-to-kd-7-billion-to-kuwaits-gdp-official/

Fitzgerald, S. (2002). *Decision Making*. Capstone Publishing.

Foreign investor is apprehensive about the failure of al-Hareer (in Arabic). (2019, April 7). *Alqabas Newspaper*.

Franz, L. & Kramer, M. (2010). The Dimensions of Decisions: A Conceptual and Empirical Investigation, in *Handbook of Decision Making*, edited by Paul C. Nutt and David C. Wilson. United Kingdom: Wiley.

Hayes, M. (2013). "Incrementalism." *Britannica* https://www.britannica.com/topic/incrementalism.

Herb, M. (2014). *The Wages of Oil: Parliament and Economic Development in Kuwait and the UAE*. Cornell University Press.

Interview1. (2020, February 24).

Interview2. (2020, March 3).

Jameel, K. (2017, February 4). The Silk City.. a dream that will turn Kuwait into a global investment destination (in Arabic). *Alkhaleej Onine*. https:// alkhaleejonline.net

Knill, Ch. & and Tosun, J. (2017). Policy-making, in *Comparative Politics*, edited by Daniele Caramani. Oxford University Press.

Kuwaiti Cabinet approves the appointment of Faisal Al-Medlej as the head of the body of developing the Silk City and Boubyan Island (in Arabic). (2018). *Kuwait News Agency-KUNA*. https://www.kuna.net.kw/Article-Details.aspx?id=2706106

Kuwait's Constitution. (1961, November 11). The National Assembly (in Arabic). http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=2024

Lindblom, C. (1979). Still Muddling, Not Yet Through. *Public Administration Review, 39*(6), 517-526.

Majone, G. (2006). Agenda Setting, in *Oxford Handbook of Public Policy*, edited by Michael Moran, R., and Robert G. Oxford University Press.

Makaawi. B. (2017). *Political Decision: its essence, and challenges* (in Arabic). Bahrain Institute for Political Development.

McCormick, J. (2010). *Comparative Politics in Transition*. Wadsworth.

Mintz, A. & DeRouen, K. (2010). *Understanding Foreign Policy Decision Making*. Cambridge University Press.

Nasser Alsabah: the island project will be the "real Kuwait" (in Arabic). (2017, June 13). *Alqabas Newspaper*. https://alqabas.com/article/406693-

Mohammad Jassim Almarzouq reveals reasons behind boycotting the meetings of the Board of Trustees of Silk City (in Arabic). (April 26, 2019). *Alrai Newspaper*. https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=7856b5a1-f89c-4ebf-8c10-c772ef5f7658

National Assembly. (2019, March 17). The National Assembly's finance and economic committee discussed vision (2035) in the presence of the speaker of the National Assembly (in Arabic). http://www.kna.kw/clt-html5/news-details.asp?id=31711

New Kuwait. http://www.newkuwait.gov.kw/plan.aspx

Newton, K. & Van Deth, J. (2012). *Foundations of Comparative Politics*. Cambridge University Press.

Nosova, A. (2016). The merchant elite and parliamentary politics in Kuwait: The dynamics of business political participation in a rentier state [Ph.D Thesis]. London School of Economics. http://etheses.lse.ac.uk/3445/1/ Nosova_merchant_elite.pdf

Purcell, K. (1973). Decision-Making in an Authoritarian Regime: Theoretical Implications from a Mexican Case Study. *World Politics* 26, (1), 28-54.

Rasch, B. & Tsebelis, G. *The Role of Governments in Legislative Agenda Setting*. Routledge.

Silk city, diversification, privatization and Kuwait's national development strategy. (2019, June). *The investor, 6,* 15- 21.

Silk City.. how will it turn Kuwait into a global investment destination? (in Arabic). *CNN*. (2018, July 11). https://arabic.cnn.com/business/article/2018/07/11/bus-11-72018-kuwait-investment-tourism-city-silk

Simon, H. (1983). *Reason in Human Affairs*. Basil Blackwell.

Steen, A. (2000). Decision-making in Russia: From Hierarchy to Network. *European Consortium for Political Research. https://ecpr.eu/filestore/paperproposal/d1f4e4ff-24c7-4362-be5c-e42be6014b2d.pdf*

Stoll, S, & Hajaji, A. (May 1, 2019). *"The Silk City" project in Kuwait faces political obstacles* (in Arabic). Reuters. https://cn.reuters.com/article/kuwait-silk-city-mn5-idARAKCN1S74GO.

The Board of Trustees of Silk City is dissolved in a surprise move (in Arabic). (2019, April 16). *Alqabas Newspaper*. https://alqabas.com/article/657801-

The Board of Trustees of the "Silk": no law without an agreement (in Arabic). (2019, April 9). *Alqabas Newspaper*. https://alqabas.com/article/655253-

The cabinet approves the formation of the Board of Trustees of Silk City (in Arabic). (2018, January 22). *Alrai Newspaper*.

The New Kuwait campaign outlines the country's 2035 vision (in Arabic). (2017). *Kuwait News Agency-KUNA*. https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2589561

The Project of developing the Kuwaiti islands and the Silk Road (in Arabic). (2017. July 14). *YouTube*. https://www.youtube.com/watch?v=Hfd3P-qskSk

Williamson, S. & Magaloni, B. (2020). Legislatures and Policy Making in Authoritarian Regimes. *SAGE Journals*.

Public Policy Making in Kuwait
The Northern Economic Project as a Case Study*

Dr. Sarah J. Almutairi**

Dr. Hamad H. Albloshi ***

Abstract

Objectives: This paper analyzes the main factors that influence public policy and decision making in Kuwait taking developing the Northern Economic Project as a case study. It explores the influence of the political environment on the public policy vision in general and on the Project in particular. The study does so through looking the impact of Kuwait political system form, competition among political poles specifically among the ruling family, the merchants class role, besides the one of the execution and legislative authorities, as well as the freedom margin in influencing the process of planning and executing the Project on the ground. **Method:** Relying on a field study, we present results based on elongated interviews with people who have been directly involved in developing the Project. In addition, we relied on tracing the development of the project since its beginning. Six interviews were conducted with the Project supervising team. These interviews were open-ended and lasted two hours each. We also relied on officials', and Project in-charge people statements reported by the media. **Results:** The paper concluded that Kuwait political system form, competition among the poles of the ruling family, as well among merchants, and their lobbies in the parliament and the executive legislation authority are of a huge and negative influence on the Project, and are the most prominent challenges facing its development and execution. When compared to the

*The researchers wish to thank M/s Abeer Saleh for her help in this study.

** Kuwait University, E-mail: sarah.almutairi@ku.edu.kw

*** Kuwait University, E-mail: hamad.albloshi@gmail.com

-Submitted: 16/8/2020, Revised: 6/12/2020, Accepted: 8/12/2020.

All Rights Reserved-Academic Publication Council-Kuwait University

To Cite p. 208

other factors, freedom margin, specifically of discussing different government projects had little influence, though on the contrary to the others, it has a positive impact on Project planning. **Conclusion**: Study recommends employing the freedom margin in Kuwait to increase people awareness concerning the importance of the Project, as well as exchanging professional views about it.

Keywords: Public Policy, Decision Making, Political System, The Ruling Family, The Merchant Class, The Northern Economic Project.

د. سارة جهيم المطيري، أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت، حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا سانتا كروز، 2018. الاهتمامات البحثية: السياسة المقارنة، العلاقات الدولية، الدراسات الآسيوية، الصين ودول الخليج العربية.
الإيميل: sarah.almutairi@ku.edu.kw

د. حمد حميد البلوشي، أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت. حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة تفتس، 2012/2013. الاهتمامات البحثية: العلاقات الدولية، النظام السياسي في كل من الكويت وإيران والحركات الاجتماعية.
الإيميل: hamad.albloshi@gmail.com

للاستشهاد:
المطيري، سارة، والبلوشي، حمد. (2022). صنع السياسة العامة في الكويت مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية دراسة حالة. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *48*(185)، 161–208.
https://www.doi.org/10.34120/0382-048-185-004

To Cite:
Almutairi, S., & Albloshi, H. (2022). Public Policy Making in Kuwait The Northern Economic Project as a Case Study. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies, 48*(185), 161-208.
https://www.doi.org/10.34120/0382-048-185-004